مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

اسم المقال: تنشيط الحسابات الراكدة في المصارف – دراسة مقارنة
اسم الكاتب: أندلس حامد عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9846
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 10:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

مجلة علمية محكمة



المجلد 22، العدد 2
ذو الحجة 1446هـ / يونيو 2025م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

https//:doi.org/10.36394/jls.v22.i2.7

تنشيط الحسابات الراكدة في المصارف "دراسة مقارنة"

أندلس حامد عبد[1]

تاريخ الاستلام: 29-06-2024 **تاريخ القبول: 24-12-2024**

ملخص البحث:

يتّخذ موضوع تنشيط الحسابات المصرفية مكانة مهمة من قِبَل المصارف وفروعها لكونه مصدرًا مهمًّا لإيراداتها المصرفية فضلا عما يحققه من تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز الرأسمال النقدي، وجعله نشطًا منتجًا للفوائد لتحقيق فاعلية للوضع الاقتصادي والمالي، وتُعِدُّ المصارف شخصًا مهنيًّا متخصصًا يتميز بالدراية والخبرة والعلم في ممارسة أعمالها المصرفية، ومن أجل استمرار الحساب المصرفي بنشاطه فإن على العميل عند فتح حساب مصرفي في المصارف دفع الحد الأدنى لمبلغ الإيداع باعتباره أحد متطلبات إعادة تنشيط الحساب؛ لذلك من الضروري معرفة المبلغ المطلوب من قبل طالب فتح الحساب المصرفي المتمثل بالعميل لضمان استمرار علاقته بالمصرف مع تنوع تلك الحسابات المصرفية حسب رغبة العميل وحاجته. ومن المهم ملاحظة أنه قد تتعرض تلك الحسابات إلى فترات من الخمول والركود حسب وضع العميل ونشاطه المصرفي مما يحتم اتخاذ إجراءات قانونية إزاء الوضع سواء أكانت الأسباب إرادية أو غير إرادية.

وتعد الأموال المودعة في حسابات المصارف دَينًا في ذمة المصرف أو البنك المركزي خلال مدة تواجدها لدى كل من المصرف والبنك المركزي لصالح العميل. لذا، يتطلب ذلك من المصرف اتباع إجراءات معينة من أجل الوصول لأصحابها لإعادة تشغيلها أو سحبها وغلق الحساب مع المصرف قبل تحويلها للبنك المركزي لضمان حماية حق مطالبة العميل المصرفي بها مع السماح بإعادة استثمار هذه الحسابات خدمة للصالح العام

الكلمات الدالة: الحساب الراكد، تنشيط الحساب المصرفي، أنواع الحسابات المصرفية.

(1) كلية القانون – جامعة بغداد (بغداد – العراق)

andalus@kecbu.uobaghdad.edu.iq

المقدمة:

تجري في الحسابات المصرفية عدة عمليات مصرفية، ويتم التعامل مع الحسابات المصرفية واستثمارها من قِبَل المصارف لتحقيق المصلحة العامة مع ضمان حق مالكي هذه الحسابات في المطالبة بأموالهم. وتدل الحسابات المصرفية الراكدة على أنّ الحساب خامل لدى المصارف؛ وغالبا ما تكون بسبب عدم مراجعة مالكها لها. وأشارت المادة (37 / ف 1 - 2 - 3) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 إلى الحسابات الخاملة التي لم يبد صاحب الحساب أي اهتمام بأمواله المودعة. ونصت المادة (2) من تعليمات الحسابات الخاملة والأملاك المتروكة الصادرة من البنك المركزي العراقي رقم (1) لسنة 2009 "الودائع غير المطالب بها لدى فرع أو مكتب المصرف إذا لم تجرِ عليها حركة معاملة مسجلة أو مراسلة خطية من صاحب الحساب خلال (7) سبع سنوات"؛ لذا قد يتخذ للبنك المركزي إجراءات بشان هذه الأموال العائدة للعملاء ويتصرف بها، مع ذلك يبقى مطالب بدفع المبلغ المودع للعميل قبل انتهاء السقف الزمني لهذا الالتزام

ولقد كان للتقدم العلمي الهائل في مجال التكنولوجيا الأثر في استحداث مصارف تقدم خدمات مصرفية رقمية حديثة وحسابات إلكترونية يمكن أن تكون عبر الهاتف المحمول والأجهزة اللوحية الحديثة، وقد بذلت الأمم المتحدة جهودًا كبيرة للتصدي للسطو الإلكتروني والمعلوماتي. وأكد المؤتمر السابع بمدينة ميلانو بإيطاليا لعام 1985 ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا لمواجهة الاختراق بأنظمة الحاسوب والبيانات المخزونة فيه، ومنع فتح حسابات بأسماء وهمية، وقد شملت الاتفاقية (تربس) عام 1994أيضًا مكافحة الاختراق المعلوماتي (د. محمود أحمد عبابنة،، ص 156) كما صدر قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم (10) لسنة 2003 لتأمين ونقل المعلومات عبر شبكة المعلومات الدولية لرصد الأنشطة ورسائل التصيد الاحتيالي التي تهدف للاستيلاء على الأرقام والبيانات والحسابات المصرفية وبالأخص الراكدة منها مما يتطلب التوعية المصرفية لموظفي وعملاء المصارف

أهميّة الدراسة:

تتجلى أهميّة الموضوع في كونه موضوعًا حيويًّا في معظم مجالات الحياة؛ إذ تعكس الحسابات المصرفية النشطة والاستخدام الفعلي لتلك الحسابات المصرفية مؤشرًا للشمول المالي والتمويل للتجارة الداخلية والخارجية أو مركز ودائع النقود والصكوك. وقد يؤدي وجود حساب مصرفي غير نشط إلى فرض رسوم؛ ولتجنب هذه العواقب ينبغي اتخاذ الإجراء المناسب وتجنب أي تداعيات سلبية

ويعكس بقاء الحسابات المصرفية راكدة وضعًا سلبيًّا في العمل المصرفي وعائقا أمام تقدم المصرف وازدهاره. فالمصارف تمنح بموجب أحكام القانون الحسابات المصرفيّة للأشخاص الطبيعية والمعنوية وفقا للضوابط والتعليمات؛ وتتم آلية فتح الحسابات المصرفية وفقا لمتطلبات فتح الحسابات بخدمة العملاء مع ضرورة محافظة المصرف على سرية حسابات العملاء بما فيها الحسابات الخاملة وفقا لاحكام المادة (49) من قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004 والمادة (140) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم 194 لسنة 2020. وعلى المصرف مراقبة التعاملات المالية للعملاء وفقا لأحكام المادة (1 / أولا) المتعلقة بالعناية الواجبة تجاه المؤسسات المالية العراقي رقم (1) لسنة 2023.

مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها:

تتجلى مشكلة البحث في الحساب المصرفي الخامل لا سيما عندما يكون ركوده لأسباب إرادية أو غير إرادية. وقد يخسر العملاء أصولهم المالية في الحسابات الراكدة جراء عدم تنشيطها أو المطالبة بها؛ لذا فإن الأمر يتطلب من المصارف اتخاذ خطوات لتجنب ركود الحسابات المصرفية من خلال معالجة مشكلة الحسابات الخاملة بالتعاون مع العميل صاحب الحساب؛ لتكون أمواله آمنة مما يضمن بقاء عمل المصارف بكفاءة. كما تتجلى المشكلة بالواقع العملي في الحساب المشترك لدى المصارف سواء فيما يتعلق بوقف الحساب أو الفوائد المترتبة عليه

وتسبب الحسابات الراكدة مشاكل لكل من العملاء والمصارف. وقد يهمل العملاء حساباتهم المصرفية الأمر الذي يتطلب إدارة الحسابات الراكدة من قِبَل المصارف ووضع تخصيصات مالية وتكاليف من أجل الحفاظ على هذه الحسابات كإرسال كشوف الحساب، والاحتفاظ بسجلات الحساب، وتوفير خدمة العملاء. وقد تتراكم هذه التكاليف وبالأخص في الحسابات المنخفضة الأرصدة. وفي بعض الحالات، قد تفرض المصارف رسوما على الحسابات غير النشطة لتعويض تكاليف إدارة هذه الحسابات من قبل المصارف لصالح العملاء. وقد لا يكون العميل على علم بهذه الرسوم مما يسبب انخفاضًا في رصيد العميل جراء عدم تنشيط حساب. ومن جهة أخرى يجب على المصارف أن تكون يقظة في مراقبة هذه الحسابات لمنع أي نشاط احتيالي لكون الحسابات الخاملة قد تشكل خطر الاحتيال وانتحال لهوية العميل بهدف سحب الأموال وسرقتها أو استخدامها بأنشطة غير قانونية بسبب قلة احتمالية مراقبتها من قبل العملاء. وتهدف الدراسة إلى وضع معالجات لحالات تتعلق بالحساب المصرفي الراكد الذي ينتج عن كون صاحب الحساب متوفي أو خارج البلاد أو كان قاصرا أو أصيب بمرض يعجزه بموجبه من تتبع حسابه أو حالات تتعلق بالحسابات المشتركة التي يتعرض أحدهما لأسباب تمنعه من الاستمرار وتنشيط الحساب المصرفي

فمشكلة البحث تتجلى في أنّ الأموال الراكدة في الحسابات المصرفية لا تُستثمر ولا تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي الأمر الذي يحمل المصارف عبئاً مالياً لإدارة هذه الحسابات دون فائدة فعلية بسبب زيادة التكاليف الإدارية

ومن الفرضيات المتعلقة بالموضوع:

1. حالة ركود الحساب المصرفي نتيجة عدم تنشيطه من قبل صاحبه وما ينجم عنه من وصول الرصيد لأقل من الحد المقرر.
2. حالة إفلاس التاجر أو أي شخص نتيجة كونه مدينا.
3. إجراءات تنشيط الحساب المصرفي والمدة المسموح بها لتنشيط الحساب لا سيما وأن المشرع العراقي لم يتطرق لذلك تاركا الأمر للعرف المصرفي.

أهميّة الشمول المالي وأثر المخاطر المحتملة في الحسابات الراكدة:

يسهم الشمول المالي في تقليص عدد الحسابات الراكدة من خلال زيادة النشاط المالي، وتعزيز ثقة الأفراد في النظام المالي، وتقديم وسائل تسهل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول الاقتصادي. ويمكن دراسة أسباب الركود لتطوير الخدمات التي تلبي احتياجات العملاء من خلال قياس الإحصائيات والأرقام لهذه الحسابات الراكدة لعدم مشاركة بعض الأفراد أو الشركات بفعالية في النظام المالي، ولتحديد الفئات غير المندمجة مصرفياً مما يحدث فجوة في الشمول المالي ويؤكد الحاجة إلى تحسين التوعية المالية وتوفير خدمات مناسبة لجميع شرائح المجتمع. لذا فإن إعادة تنشيط هذه الحسابات وتعزيز استخدامها يسهم في توسيع قاعدة الشمول المالي وزيادة النشاطات الاقتصادية

أهم نتيجة وتوصية للبحث:

من أهم نتائج البحث أن الحسابات المصرفية الراكدة تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف؛ مما يستدعي تدخلات قانونية لضمان حقوق العملاء. ويعزز التحليل الإحصائي لعدد الحسابات المصرفية الراكدة من مصداقية النتائج التي تسهم في تحسين السياسات المصرفية وتقدم حلولا لعمل المصارف في إدارة الحسابات الراكدة؛ لذا ينبغي تقليل المخاطر المرتبطة بالحسابات غيرالنشطة وتعزيز الاستقرار المالي لا سيما وأنْ الحسابات المصرفية الراكدة قد تحقق خسارة للمؤسسة المصرفية والعميل في آن واحد؛ لأن ركود الحسابات يمثل موارد غير مستغلة، وينجم عنها فقدان سيولة مالية كان يمكن أن تُستخدم في تمويل المشاريع الإنتاجية

وتتجلى أهم توصية بوضع سياسات تنظيمية واضحة تُلزم المصارف بالتواصل مع أصحاب الحسابات الراكدة أو الورثة لاستعادة النشاط وتُحدد كيفية التعامل مع هذه الحسابات ليتم تنظيمها بموجب قوانين وأنظمة مصرفية، سواء بإعادة تنشيطها أو استخدام الأموال المتبقية في مشاريع تنموية مع ضمان حقوق أصحاب هذه الحسابات المصرفيةعن طريق تنظيم استخدام الأموال الراكدة بعد فترة زمنية محددة لصالح المشاريع العامة أو برامج التنمية الاقتصادية لأهميتها من منظور الشمول المالي مع مراعاة المخاطر المحتملة

وتختلف الإحصائيات المتعلقة بالحسابات المصرفية الراكدة من مصرف لآخر، إذ يُفترض أن المصارف تُراقب هذه الحسابات بدقة وتعد التقارير الداخلية وفقًا لسياساتها العليا. ويبرز دور البنك المركزي في تنظيم السياسات المتعلقة بالحسابات الراكدة، ويدعو المصارف التابعة له وفروعها إلى مراقبة الحسابات النشطة وغير النشطة وفقًا للأنظمة المعتمدة مع اتباع بعض الإجراءات للتخلص من الحسابات الراكدة. ولا تنشر البنوك المركزية في العادة تقارير على المستوى العام عن الحسابات الراكدة، لكن يفرض قواعد تتعلق بتصنيف هذه الحسابات غير النشطة فالحسابات التي لم يتم استخدامها لفترة طويلة (عادة أكثر من عام) يتم تصنيفها كحسابات راكدة وقد يُطلب من صاحب الحساب إعادة تفعيله، وتواجه المصارف تحديات في جمع بيانات دقيقة حول الحسابات الراكدة، وهذا يوضح أهميّة اتباع الأنظمة الرقمية في المصارف. وتُنشر الإحصائيات بشكل دوري داخل تقارير رسمية أو بيانات إحصائية دقيقة عن المصارف المحلية وحساباتها الراكدة من قبل البنك المركزي الإماراتي والعراقي. فالحسابات التي لم تشهد أي حركة مالية لفترة تزيد عن 12 شهراً تعد "حسابات راكدة". وعادة ما يتم تحويل هذه الحسابات إلى حالة غير نشطة أو تُغلق بعد فترة من الزمن وفقًا لسياسات المصرف الداخلية. وشهدت السنوات الأخيرة، توجهًا نحو تحسين إدارة الحسابات غير النشطة باستخدام الأنظمة الإلكترونية لتقليل هذه الحسابات ومعالجة تأثيراتها على النظام المالي.

التعريفات بالمصطلحات:

تنشيط الحساب المصرفي: يقصد به تفعيل الحساب المصرفي من خلال إجراء حركة إدخال أو سحب أموال من رصيد الحساب على ألا يقل الرصيد عن الحد الأدنى الذي يؤدي إلى غلقه

الحساب الراكد: هو الحساب الذي لم يتم اتخاذ أي إجراء عليه سواء في معاملات السحب، أو الإيداع، أو التحويل، أو الاستعلام الإلكتروني

العملاء ذوو الحسابات الراكدة: هم العملاء الذين تكون حساباتهم راكدة لدى المصرف فاتح الحساب

الحساب النشط: يقصد به حساب غير راكد يتم فيه إجراء عمليات مصرفية بشكل مستمر ومتواصل من قبل العميل

المنهجية الدراسة:

يتحدد منهج البحث في التشريعات العراقية كقانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، وقانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004 وقانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984، وتعليمات رقم (1) لسنة 2009 من خلال دراسة ومقارنة بين القوانين ذات العلاقة كقانون المعاملات التجاري الإماراتي لعام 2022 والدليل الإرشادي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 2020 والنافذ في 15 / 1 / 2020 , وقانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999 فالبنك المركزي يشرف على النظام المصرفي في الدولة، ويضع القواعد والإجراءات الخاصة بالحسابات الراكدة.

خطة الدراسة:

يقسم البحث إلى مطلبين يخصص المطلب الأول لماهية الحسابات المصرفية الراكدة ويقسم إلى فرعين يتناول الفرع الأول مفهوم الحسابات المصرفية الراكدة؛ أما الفرع الثاني فيبحث في أنواع الحسابات المصرفية الراكدة؛ أما المطلب الثاني فيخصص لتنشيط الحسابات المصرفية الراكدة ويقسم إلى ثلاثة أفرع: يخصص الفرع الأول لإجراءات تنشيط الحسابات المصرفية الراكدة وأثره القانوني؛ أما الفرع الثاني فيتناول آثاره الناتجة عن عدم تنشيط الحسابات الراكدة؛ أما الفرع الثالث فيخصص للمخاطر الناجمة عن عدم تنشيط الحسابات المصرفية الراكدة. وأخيرًا الخاتمة، وتتضمن النتائج والتوصيات

المطلب الأول: ماهية الحسابات المصرفية الراكدة

قد تكون الحسابات المصرفية راكدة أو حسابات مصرفية نشطة، ويمكن معرفة الحسابات النشطة من خلال قيام العميل إيداعًا وسحبًا وتحويلا موردا للأموال في المصارف سواء أكانت داخلية أو خارجية، (الرفاعي، 2004، ص 101)، وتعد المصارف شريكًا أساسيًّا لأي عمل تجاري ناجح؛ ولقد شهدت العمليات المصرفية تطورات اقتصادية في سرعة التمويل وقلة التكاليف ومواجهة مخاطر القروض مع تغير سعر الفائدة (هاني زينه، 2016، ص 3)، ويلجأ المصرف لزيادة أرباحه وتعزيز القدرة التنافسية والتحول الرقمي من خلال العمل المصرفي الإلكتروني بالاستجابة للوسائل الرقمية من خلال الاتصال بالعميل من خلال قنوات الاتصال الإلكتروني كالبريد والفاكس والهاتف المحمول. (مصطفى هاشم،2023، ص 43).

ومن الأهمية بمكان فتح حساب مصرفي للعميل سواء أكان فردًا أو شركة من خلال تقديم طلب تحريري بفتح الحساب (تعليمات تبادل المعلومات الائتمانية العراقي لسنة 2014)، ويتم فتح الحساب من قبل العميل، وأن الخدمات التي يقدمها المصرف تتمثل بالاستفسار عن رصيد الحساب والاستعلام عن آخر (10) حركات على الحساب، وطلب كشف حساب. (العبدلات، 2008، ص 65). وتبرز أهميّة التعاملات المصرفية حتى في مجال العلاقات العقدية بالعمل، فقد أكد المشرع على ضرورة الرجوع إلى الضمان المصرفي لصاحب العمل عند إخلاله بالتزاماته، وبعد ثبوت التقصير ومعرفة أسباب الإخلال، وإلى فكرة التأمين ضد المخاطر الاستثنائية. (المومني، ص 16, 2023)

الفرع الأول: مفهوم الحسابات المصرفية الراكدة

عرفت المادة (2) من تعليمات رقم (1) لسنة 2009 الحسابات الخاملة بإنها "أية أملاك أخرى محتفظ بها لدى فرع أو مكتب لمصرف إذا لم تجر عليها أية حركة معاملة مسجلة أو مراسلة خطية من صاحب الحساب أو صاحب الأملاك خلال (7) سبع سنوات"

وعرف الفقه القانوني الحساب المصرفي الراكد بأنه "الحساب الدائن الذي لم تجر عليه حركة سحبًا أو إيداعًا مدة لا تقل عن سنة واحدة اعتبارا من تاريخ قابلية صاحب الحساب للتصرف برصيده". (الشماع، 2003، ص 207)، فأصحاب هذه الحسابات الراكدة تركوا حساباتهم المصرفية واهملوا متابعتها مع المصرف. وقد أشار قانون المصارف العراقي في المادة (27 / ف 1،2) منه إلى أنها حسابات لم يبد أصحابها أي اهتمام بالمبالغ المودعة وغير المطالب بها.

وتتحقق سمة الخمول في الحساب عندما لا يكون لدى العميل حساب نشط في المصرف أو ألا يكون العنوان الحالي للعميل معروفا، ويمكن اعتبار المراسلات من العميل أو أي نشاط يتعلق بالحسابات الأخرى التي يحتفظ بها العميل لدى المصرف نفسه دليلا على أن حسابه نشط.

ويعد البنك المركزي المصري سنة 2021 في المادة (1) منه الحساب الراكد بأنه الحساب الذي لم يتم إجراء أيٍّ من التعاملات. وعرف في المادة (2) منه العملاء ذوي الحسابات الراكدة بأنهم "العملاء الذين تكون حساباتهم راكدة لدى البنك". ونصت المادة (3 / اولا وثانيا) من تعليمات رقم (1) لسنة 2009 إلى تحتسب المدة المنصوص عليها في المادة (2) من هذه التعليمات كما يأتي:

"أولاً- إذا كانت الحسابات الخاملة والأملاك المتروكة قبل نفاذ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 فتحتسب من تاريخ نفاذه

ثانياً- إذا كانت الحسابات الراكدة والأموال المتروكة بعد نفاذ قانون المصارف فتحتسب من تاريخ آخر حركة سحب أو إيداع جرت عليها"

وأشارت المادة (37 / ف1) من قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004 إلى خضوع المبالغ المودعة في حسابات مصرف لقواعد خاصة إذا كانت الحسابات خاملة أو أملاك متروكة، وذلك لكون نشوء حساب مصرفي راكد يؤدي إلى تبعات مالية وإدارية كثيرة كدفع رسوم صيانة الحساب أو إغلاقه ويؤثر سلبيًا على تقرير الائتمان الخاص بالعميل لذلك، ويغلق الحساب في حالات تقدرها إدارة المصرف تتعلق بصاحب الحساب، وعند غلق الحساب يسترجع دفتر التوفير نظير رد الرصيد، وإذا بقي حساب التوفير موقوفا دون تحريك مدة محددة قانونا ينقل رصيد الحساب إلى حساب خاص غير المتحرك (د. الشماع، 2000، ص7).

ووفقا للمادة (3 / ف 1) من تعليمات قواعد العناية الواجبة تجاه المؤسسات المالية العراقي رقم (1) لسنة 2023 الصادرة من البنك المركزي العراقي "يحضر فتح أو الاحتفاظ بالحسابات المرقمة أو أي حسابات أو علاقات عمل مجهولة أو لأسماء صورية أو وهمية"، وعلى الرغم جهود المصارف لاستمرار العميل بحسابه، إلا أنّ المصارف تسعى لاستبعاد العملاء الذين لديهم حسابات خاملة جراء الأرصدة غير المطالب بها سواء أكانت صكوكًا أو حوالات غير المطالب بها أو محتويات الخزنة أو صندوق الأمانات غير المطالب بها من قبل العميل لتجنب العقبات القانونية والنفقات المالية التي تنجم عن وجود حسابات راكدة لديها

وبموجب أحكام المادة (474) من القانون الاتحادي الاماراتي رقم (18) لسنة 1993 فإن بقاء الرسوم المقررة على الخزانة قائمة دون سداد لمدة تتجاوز ثلاث (3) سنوات، فهذا يعني ان المصرف لم يتلقى اتصالا من مستأجر للخزانة، أو لم يقم المستأجر بعمل ترتيبات بديلة فيما يتعلق بها، وأشار الدليل الارشادي لمصرف الامارات العربية المتحدة المركزي 2020 والنافذ في 15 / 1 / 2020 في المادة (2) منه إلى معايير تحديد الحسابات الخامدة والأرصدة غير المطالب بها كما تطرقت المادة (3) منه إلى الإجراءات المطلوب اتخاذها عندما يصبح الحساب راكدا وأشارت المادة (4) منه إلى المطالبة بأموال من حساب راكد

ومن المهم الاطلاع على إجراءات وسياسات المصارف التي يرغب العميل بالتعامل معها لتجنب أي تعقيدات لإعادة تنشيط حسابك الراكد، وتحديث الحساب في المصرف، ولا بد من التحقق من وضع الحساب المصرفي إذا كان حساب العميل غير نشط إذ توجد أسباب عديدة ومختلفة تجعل الحسابات المصرفية غير نشطة.

الفرع الثاني: أنواع الحسابات المصرفية الراكدة

تتعدد الحسابات المصرفية الراكدة، ومن حيث الأصل هي حسابات نشطة، إلا أنها أهملت أو تركت من قبل أصحابها لأسباب متعددة. وتعد الحسابات الجارية من أهم موارد المصرف (د. العمراني، 2013، ص43). ويكون السحب من الحساب في حدود الرصيد (أبو سرحان، 2018، ص 176). وقد يكون رصيد الحسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار العراقي تبعا لحاجة العميل. (الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي،2023)

وأشارت المادة (27 / ف 2) من قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004 والمتعلقة بالأنشطة المصرفية على أنه "يجوز للمصرف أن يمارس الأنشطة الآتية: أ - استلام ودائع نقدية (في شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل أو أنواع أخرى من الودائع) أو أي أموال أخرى مستحقة السداد تحمل أو لا تحمل فائدة. وتبرز أهميّة البرامج الذكية في التصرفات في المعاملات الإلكترونية (عبيد، ص362، 2019). وأدت رقمنة العصر الحالي وما رافقه من تطورات سريعة بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية إلى ظهور النقود الرقمية الافتراضية، إلا أن المشرع ينظر لها بحذر خشية من المضاربات والاستثمارات الوهمية (العطار، ص215، 2024). وأهم هذه الحسابات الخاملة هي كالآتي:

أولا- الحسابات الجارية غير المتحركة

يتم تقييد الحساب الجاري Checking Account عن طريق مدفوعات متبادلة الديون ناشئة عن عمليات تتم بينهما. (القليوبي، 1974، ص95). وتطرقت المواد (217 - 237) من قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 للحساب الجاري، وعرفت المادة (390) من القانون الاتحادي الإماراتي رقم (18) لسنة 1993 الحساب الجاري بأنه "عقد بين شخصين تتحول بموجبه الحقوق والديون الناشئة عن علاقتهما المتبادلة إلى قيود في الحساب تتقاص بينهما بحيث يكون الرصيد النهائي عند إغلاق الحساب وحده دينا يستحق الأداء". ويمكن أن يكون الحساب الجاري إلكترونيا إذ يتمكن العميل من تحريك حسابه عن طريق الهاتف طلب البطاقة من خلال التواصل مع المصرف بعد فتح الحساب الجاري وسهوله تحصيل النقود المحولة. (د. هشام، 1985، ص 190). ومن خلال تطبيق مصرفي عبر خدمة الإلحاق الرقمي أو خدمة الفيديو، ويمكن دفع فواتير الخدمات من الحساب الجاري باستخدام بطاقة السحب ويحق للعميل أن يطلب أمواله المودعة في أي وقت. (الرفاعي، 2004، ص 101)

ويمكن تحديد أشخاص مخولين بالتوقيع نيابة عن الأطراف الأخرى. (حسين توفيق فيض الله 1981، ص83). ويتم التصرف بالحساب حسب الاتفاق وغالبا ما يكونون أشخاصًا معنويين كالمؤسسات أو الشركات (قطاف الهواري، 2023، ص8)، وأن صفة الركود في الحساب لا ترتبط بمقدار الرصيد، وإنما بالحركة التشغيلية سحبا أو إيداعًا (حيال، ص 116).

ثانيا- حسابات التوفير غير المتحركة

يعد حساب التوفير High –Yield Savings Accounts عملية مصرفية شائعة تمارسها المصارف، ويتم فتح الحساب بعد موافقة المصرف على طلبات المدخرين بإيداع أموالهم على أن يتم استردادها حين الطلب. وتطرق المشرع العراقي في تعليمات البنك المركزي العراقي رقم (1) لسنة 2009 بشأن تعليمات الحسابات التوفير الخاملة والأملاك المتراكمة. كما أشارت المادة (374) من القانون الاتحادي الإماراتي رقم (18) لسنة 1993 إلى دفتر التوفير الذي تدون فيه الإيداعات والسحوبات. وتسعى المصارف لجذب فائض مدخرات الأفراد وصغار العملاء مع إمكانية توظيفها. (فادي،2004، ص 102)

وقد يكون حساب التوفير الإلكتروني في المصارف الإلكترونية في بعض الدول كالولايات المتحدة والإمارات، وبعد إكمال طلب فتح حساب التوفير الإلكتروني، يحصل العميل على رقم حساب التوفير الإلكتروني الخاص به ويمكنه سحبُ مبالغ وإيداع المبالغ النقدية في أي وقت. ويمكن السحب من خلال البطاقات الممغنطة والتوقيع البيومتري ببصمة شبكية العين أو بصمة الإصبع. (الطوال، 2010، ص50). كما يمكن الوصول إلى الحساب وإدارة المدخرات عبر الشبكة الإلكترونية. وتتعدد صور التوقيع الإلكتروني للعميل فمنها الرقم السري الخاص بالعميل ليتمكن من الدخول لحسابه الخاص، ويمكن التوقيع بالقلم الإلكتروني على شاشة الحاسوب أو جهاز حاسب آلي. (الطوال، 2010، ص53)، وأطلق البرلمان الأوربي رقم 1999/ 1993 على هذا التوقيع بالمحوسب لكون المعطيات تأخذ الشكل المحوسب. (الكسواني، 2009، ص 164). ويتم حجب البيانات مؤقتا بالتشفير لمنع الدخول إليها بشكل غير مشروع لحماية الحسابات المصرفية. (الكسواني، 2009، ص 175) لتتمكن من تقديم خدمات عن بعد واستخدام وسائل الدفع الإلكترونية وإجراء المقاصة بين حسابات العملاء بطريقة إلكترونية. (د. يوسف حسن،2012، ص122)

ثالثا- الودائع المصرفية الثابتة غير المتحركة

يتيح هذا الحساب إيداع مبالغ مالية تكون تحت تصرّف المصرف لفترة محددة مقابل فوائد تحدد حسب مدة الإيداع مع عدم إمكانية السحب خلال المدة المتفق عليها مع العميل. فقد تكون المدة على الأقل (6) أشهر وقد تصل إلى (5) سنوات، ومن شروط فتح الحسابات المصرفية تقديم الوثائق اللازمة. وأشارت المادة (242) من قانون المعاملات التجاري الإماراتي رقم (18) لسنة 1993 إلى ضرورة إبلاغ المودع من خلال كشوفات بحالة حسابه المصرفي

رابعًا- الخزائن المصرفية المتروكة

تشمل الخزائن المصرفية جميع الموجودات القابلة للبيع والشراء بما فيها الأسهم والسندات والمعادن الثمينة المملوكة وأشارت لذلك الفقرة (خامسا وسادسا) من تعليمات رقم (1) لسنة 2009 والأوراق التجارية المتروكة كالصكوك المحررة والسفاتج المسحوبة لصالح أشخاص لم يتم تسليمها

وأشارت المادة (474) من القانون الاتحادي الإماراتي رقم (18) لسنة 1993 لإيجار الخزانة، ويعد تأجير الخزائن الذكية (Smart Lockers) نقلة نوعية في مفهوم خزائن الإيداع الآمنة. والخزائن الذكية وهي عبارة عن نظام آمن ومزود بتقنيات متطورة، بالإضافة إلى البصمة الإلكترونية لضمان إمكانية الوصول لهذه الخزائن بشكل مستمر وتقديم أقصى درجات الحماية والأمان للمقتنيات الثمينة، كما أنها مزودة بأحدث التقنيات التكنولوجية لتعزيز الأمان وتوفير الخدمة دون انقطاع، وتعد هذه الخدمة مثالية لحفظ المجوهرات والوثائق المهمة والصكوك غير المصرفة ووثائق التأمين شهادات الأسهم غير المطالب بها.

واتجهت القوانين لتعريف إجارة الخزائن الحديدية بأنه عقد بين العميل والمصرف يلتزم بموجبه الأخير بوضع خزانة معينة تحت تصرف عميله والانتفاع بها لمدة معينة لقاء أجر معلوم وفقا للفقرة (1) من المادة (498) القانون الإماراتي المادة (2438) من قانون التجارة العراقي. وإذا لم ينجح المصرف في التوصل للمستفيد يتم تسليم الأموال إلى الجهة المختصة كالبنك المركزي باعتبارها ممتلكات لم يطالب بها أحد، خاصة إذا لم يكن الوريث على علم بها ولم يطالب بالأموال بعد وفاة المورث، وإذا لم يتم تحديد مكان الوريث يتم تحويلها إلى الدولة

خامسا- حساب الهاتف المحمول

قد يلجأ بعض العملاء لتنفيذ أعمالهم المصرفية من خلال أجهزة الهواتف الذكية واللوحية عبر الإنترنت عبر تطبيقات الهاتف المحمول (june-2024- arabic النشرة الاقتصادية، ص2)، لإجراء كافة عمليات الإيداع أو السحب والتحويل من الحساب (الرفاعي،2004، ص 160). ويفتح العميل حساباً مصرفياً بنفسه بسرعة فائقة من هاتفه المحمول ومن دون أيّ رسوم باستخدام تطبيق FIB ومن خلال جهاز بنظام iOS/ Android وثيقة الهوية الشخصية. وإجراء العمليات باستخدام رمز الـ QR للدفع السريع. (Fib موقع بنك العراق الأول على الإنترنت) 2024https://fib.iq). نرى أن فتح حساب بالهاتف المحمول يعد من الوسائل الحديثة إلكترونيًا وينبغي على المشرع العراقي تفعيلها بنص قانوني

وأشارت المادة (2 / ثانيا) من نظام خدمات الدفع الإلكتروني العراقي رقم (3) لسنة 2014 إلى نشاط خدمات الدفع الإلكتروني المتعلق بـ "إدارة الإيداعات والسحوبات النقدية من خلال الصراف الآلي ونقاط البيع"

ويعد مصرف Fib أول مصرف رقمي في العراق يقدم نظام الخدمات المصرفية الرقمية (ICS BANKS) (https://fib.iq 2024). كذلك يوفر مصرف FIRST IRAQI BANK كونه من المصارف الرقمية العراقية، خدمات مصرفية عبر الإنترنت (june-2024-arabic.pdf، النشرة الاقتصادية / ص 3، 2024). وقد تعتري حساب الهاتف المحمول فترات ركود وخمول نتيجة إهمال العميل وعدم متابعته أو تنشيطه لحسابه لذلك، ينبغي على المصارف الرقمية اتخاذ الإجراءات القانونية التي تتبعها المصارف التقليدية؛ إذ إنّها مجازة بشكل رسمي من البنك المركزي وخاضعة لسلطته

وتعد الرقمنة (Digit notation) عملية إلكترونية تعمل على إنتاج الرموز الإلكترونية من خلال تحويل المعلومات إلى صورتها الرقمية (لبعير،2020، ص 35). ويتم مراقبة سلوك العملاء ووفقا لتقنيات حوسبة حديثة تسمح لطرف بتتبع سلوك الطرف الآخر Anders (Albrechts,2007,p.113) من خلال كاميرات أو دوائر تلفزيونية مغلقة (CCTV) (Alois Stutzer,2021,p.2)

ويعد المشرع المصري الأخطاء في تنفيذ المعاملات نتيجة الخلل في عمل النظام أو الاحتيال، قد يؤدي إلى تعرض المصرف أو عملائه لخسائر مالية (البند 2 - 1 فقرة 2، البنك المركزي المصري)

المطلب الثاني: تنشيط الحسابات المصرفية الراكدة

يؤثر الشمول المالي على الحسابات الراكدة تأثيرا كبيرا، إذ يُعدّ من الأدوات الفعالة لتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة فعالية النظام المالي. ويشجع الشمول المالي الأشخاص على الادخار من خلال توفير حسابات مصرفية آمنة ومربحة؛ إذ يحقق الشمول المالي أهميّة في تنشيط الحسابات الراكدة وتوفير عوائد جيدة على المدخرات، فتزداد رغبة الأفراد في استخدام الحسابات بدلاً من تركها راكدة، ويساعد تنشيط الحسابات الراكدة في زيادة السيولة داخل النظام المصرفي، مما يؤدي إلى استقرار المالي للاقتصاد الكلي، ويزيد من الثقة بين العملاء والمصارف

ويعرف الشمول المالي بأنه جهود لتوسيع وتحسين إمكانية وصول جميع شرائح المجتمع من الأفراد والشركات بما في ذلك ذوو الدخل المنخفض بإدماجهم في الأنظمة المصرفية لتسهيل تفاعلهم من خلال استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية،

مما يعزز التنمية الاقتصادية ويقلل من الفجوات المالية بين الفئات المختلفة في المجتمع. (الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي /https://cbi.iq) ، وبناء على ما تقدم نقسم هذا المطلب إلى عدة فروع، كالآتي:

الفرع الأول: إجراءات تنشيط الحسابات الراكدة وأثره القانوني

يتطلب فتح حساب مصرفي من العميل الالتزام بتعليمات المصرف، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، وإن آلية فتح الحسابات يتم بعد التأكد من مصدر الأموال. (المصرف العراقي للتجارة TBI، ص 9)

قد يثير التمويل للحساب في حالة قيام العميل بعمليات متعددة كالتحويل النقدي من حسابات العميل بالمصرف إلى حسابات أخرى لدى مصرف آخر بما لا يتناسب مع نشاط العميل أو تقارب الحركات النقدية بنفس الحساب خلال مدة زمنية قصيرة (سجاد راشد 2022، ص 31 - 33). كذلك، التحويلات المالية بشكل متكرر من فروع مصرف لغرض المشاركة بنافذة بيع وشراء العملات الأجنبية- قد تثير هذه الأمور شبهة؛ الأمر الذي يتطلب التصدي له. (التقرير السنوي لعام 2016 الصادر من مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق، ص 39).

وتشمل إجراءات فتح الحساب المصرفي استفسار العميل من المصرف عن رصيد الحساب، الاستعلام عن آخر (10) حركات على الحساب، وطلب كشف الحساب بالإضافة إلى تغيير الرقم السري. ويتيح هذا النظام إرسال خدمات إلكترونية للعميل بحيث تكون المعلومات مطبوعة على قوائم إلكترونية ويتم تسديد قيمتها من خلال حساب العميل الجاري إلكترونيا (العبدلات، 2008، ص 64)

كما يرتبط حساب العميل بأجهزة الصراف الآليATM بطاقات سحب النقود لتمكين العميل من السحب الفوري أو تحويل الأموال من حساب لآخر. وعلى المصرف أن يفصح عن وسائل الدفع للنقود الإلكترونية على صفحته الإلكترونية Web (د. الحداد، 2012، ص48 - 59).

وتقع على العميل مسؤوليات عند تلقي خدماته عبر شبكات الاتصال الإلكترونية. إذ يتحمل العميل مسؤولية صحة المعلومات التي يقدمها أو يقوم بإدخالها عبر الشبكات الإلكترونية باعتباره مستخدما للخدمات. ويلتزم العميل في حالة فقد أو سرقة الشفرة بإبلاغ المصرف لكي يقوم بإبطال الشفرة مع التحقق من هوية العميل. (د. الحداد، 2012، ص 206)

وقد اتجهت المصارف لاستخدام وسائل إلكترونية في الوفاء بإدخال المعلومات المتعلقة بالحسابات في أجهزة الكمبيوتر (د. الحداد، (2012)، ص 39). ويمكن أن تتم بين الحسابات المصرفية تحويل مصرفي، إذ يتم التحويل المصرفي بين حسابين مصرفيين موجودين في دول مختلفة أو قد يكون التحويل المصرفي الإلكتروني يتم بين حسابين تابعين لشخص واحد في

المصرف ذاته أو في فروع متعددة لمصرف في دولة أو دول مختلفة (شافي، 2007، ص188).

وقد تتم التحويلات المصرفية إلكترونيا من خلال وسطاء (د. أندلس حامد، 2023، ص 320) وعادة ما يكون المصرف وسيطا بين العميل الآمر والمستفيد ويقوم العميل بإرسال رقم حسابه المصرفي ورقم بطاقته الائتمانية لهذا الوسيط وذلك باستخدام البرامجيات اللازمة التي يوفرها الوسيط، وبعد أن يتلقى الوسيط من التاجر مستند البيانات من عملية التحويل الإلكتروني الخاص بالحماية متضمنا الرقم الخاص به، وبعد التأكيد من العميل عندئذ يتم الإرسال عبر شبكة المعلومات الإلكترونية التي تربط بين المصارف ومن ثم تحال للمقاصة الآلية (د. الحداد، 2012، ص 48). وينبغي لاتمام عملية التحويل المصرفي بين الحسابات المصرفية أن يكون كلا الحسابين نشطين لتتم إجراءات التحويل بكل سهولة وانسيابية. (د. أندلس حامد، 2023، ص 322). وهذة المكانة المتميزة للشركة المصرفية في قدرتها على تجميع رؤوس الأموال وتوظيفها في النشاطات الاقتصادية واستثمار الأموال أسهمت في تنشيط الحياة الاقتصادية (الغشامي، ص 118، 2022)

ويطلق على منشأ التحويل وفق المادة (1 / أولا / ف 18) من تعليمات قواعد العناية الواجبة تجاه المؤسسات المالية رقم (1) لسنة 2023 الصادرة من البنك المركزي العراقي بأنه "صاحب الحساب الذي يسمح بالتحويل البرقي"، وألزمت المادة (12 / ثانيا) من قانون مكافحة غسيل الأموال العراقي رقم 39 لسنة 2015 المؤسسات المالية بـ "عدم فتح حسابات مجهولة أو بأسماء وهمية". وفي عام 2012 تعرضت مصارف أمريكا إلى هجمات إلكترونية ووقف للخدمة بشكل مؤقت مما أدى إلى عدم تمكن العملاء من الوصول لحساباتهم (Nida Tariq., p52018). ومن الآثار القانونية التي يحققها الشمول المالي في الحسابات الراكدة هي الآتي:

1. تعزيز النشاط المالي: يشجع الشمول المالي الأفراد على استخدام الحسابات المصرفية والتعامل مع المؤسسات المالية. من خلال تقديم التسهيلات المصرفية، مثل القروض والائتمان، ليتمكن الأفراد من استخدام حساباتهم بشكل أكثر نشاطًا (استراتيجية الشمول المالي (2022 - 2025) الصادرة عن البنك المركزي المصري).
2. زيادة السيولة والائتمان المالي: من خلال توفير الخدمات المصرفية يمكن أن يحصل الأفراد على الائتمان بشكل أسهل، مما يساعد على تنشيط الحسابات الراكدة لإيداع الأموال في حسابات العملاء ولاستخدامها في استثمارات أو شراء سلع، مما يُؤدي إلى زيادة السيولة في النظام المالي. (استراتيجية الشمول المالي (2022 - 2025) البنك المركزي المصري /https://www.cbe.org.eg/ar).

3. تعزيز المصداقية: يعزز الشمول المالي من الثقة بالنظام المالي والمصداقية، وهذا يشجع الأفراد على فتح حسابات جديدة أو تحريك الحسابات الراكدة وتعزيزها. (الطيب، 2020، ص10).

4. إستخدام التقنيات الرقمية الحديثة: يشجع الشمول المالي على سهولة إدارة الحسابات باستخدام التقنيات الحديثة في المصارف الرقمية والمحافظ الإلكترونية مما يقلل من احتمالية ترك الحسابات راكدة.

5. توجيه المدخرات نحو الاستثمار والنمو الاقتصادي: يعزز الشمول المالي الاقتصاد المحلي من خلال زيادة استخدام الحسابات النشطة، ويمنع بقاء الأموال غير مُستثمرة في الحسابات الراكدة (البنك المركزي العراقي https://cbi.iq).

الفرع الثاني: الآثار الناتجة عن عدم تنشيط الحسابات الراكدة

يعد الحساب المصرفي غير النشط من المشكلات التي قد يواجهها العديد من الأفراد؛ إذ قد يتسبب في إغلاق الحساب أو فرض رسوم على العميل إذا لم يتم إعادة تنشيطه. لفهم كيفية إعادة تنشيط الحسابات غير النشطة، من الضروري أن تكون على دراية بالخطوات المطلوبة والإجراءات التي يجب اتباعها لضمان إبقاء الحساب نشطًا

وإذا لم يقم صاحب الحساب بتحديث سجلاته نتيجة عدم القيام بالإيداع ولم يُجْرِ عمليات سحب بحيث تجاوزت المدد المحددة وفقا للقانون والتعليمات أو سياسات المصارف، فإن الحساب يعد غير نشط لفترة محددة قانونا أو حسب سياسة المصرف بالتعامل مع العميل. ويعد الحساب ساكنا في هذه الحالة بغياب أي معاملات أو نشاط للحساب خلال فترة معينة. ويمكن إجمال الأسباب الرئيسية للحساب الراكد والتي ينجم عنها آثار ناتجة عن عدم تنشيط الحسابات الراكدة ويمكن إجمالها بالآتي:

1. اتفاق الطرفين: من الأسباب الإرادية لقفل الحساب هي اتفاق الطرفين صراحة أو ضمنا أو عند رغبة أحد الطرفين بقفله. (مصطفى جمعة، ص 30 - 33). وتتعدد أسباب عدم تنشيط الحساب فقد تكون هناك أسباب مختلفة وراء الحساب غير النشط؛ ولذلك فإن المصارف والمؤسسات المالية لديها سياساتها وإجراءاتها الخاصة للتعامل مع هذه الحسابات.

2. الوفاة: تعد الوفاة من أسباب إنهاء الحساب المصرفي بحكم القانون، كونها أسباب غير إرادية تتمثل في وفاة صاحب الحساب أو أحد طرفي الحساب المشترك. وتعد من الأسباب الخارجة عن الإرادة بسبب الوفاة إلا إذا أبدى الورثة رغبة خلاف ذلك. وتطرقت المادة (230 / ثالثا) من قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 والمادة (389 / ثالثا) من

قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999، مع ملاحظة أن المصرف قد يلجأ إلى تجميد الحساب أو الحجز عليه دون قفله عند وفاة صاحب الحساب لحين إجراء التسوية وتعيين الخلف من الورثة. (الهواري، 2023، ص 13). كما أشارت المادة (2 / ف 10) من تعليمات رقم (1) لسنة 2009 في حالة الحساب المشترك، وتوفي العميل صاحب الرصيد ولم تتحقق أية مطالبة قانونية أو استحقاق، فإن ذلك يعد قيدا على التصرف بالرصيد. مع ملاحظة أن المشرع العراقي لم يتطرق إلى حالة انتهاء الشخصية المعنوية ومصير الرصيد في الحساب الراكد (حيال، ص 119) ونرى أن هذا الأمر قلما يحدث لكون المؤسسات والشركات تدار من قبل مجموعة من الأشخاص تربطهم مصالح مشتركة الأمر الذي يجعل فكرة خمول حسابهم مستبعدة.

وتطرقت المادة (246) من قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984 لحالة وفاة أحد الشركاء في الحساب المشترك كما أشارت المادة (379 / ف 4) من القانون الاتحادي الإماراتي رقم (18) لسنة 1993إلى حالة وفاة أحد أصحاب الحساب المشترك أو فقده أهليته القانونية وما يتوجب على البقية من إخطار المصرف بذلك خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام، ويلجأ المصرف لإيقاف السحب من هذا الحساب المشترك من تاريخ الإخطار لكي يتم تعيين خلف للعميل المتوفى

3. قلة التعاملات: يصبح الحساب راكدا" نتيجة قلة التعاملات المالية والتجارية. فإذا لم يكن للحساب أي نشاط لفترة زمنية معينة، بسبب عدم استخدام الحساب لبعض الوقت، أو قيام العميل بتبديل حسابه إلى حساب مصرفي آخر، أو بسبب تغيير عنوان العميل في بعض الأحيان، وعدم تحديث سجلاته المصرفية وفقا للمعلومات المستجدة، فإن ذلك قد يؤدي ذلك إلى خلق فجوة التواصل بين المصرف ومالك الحساب المصرفي.

4. اندماج المصارف: من أسباب ركود الحساب اندماج المصارف فعند اندماج مصرفين أو أكثر لتكوين كيان جديد ومنتج بهدف تجنب الفشل المالي أو كإستراتيجية للإصلاح المصرفي ومعالجة الأوضاع المتعثرة (بصيص، 2010، ص 26) ومن ثم فإن الاندماج بطريق الاتحاد يخلق كيانًا قانونيًّا جديدًا له شخصية معنوية تختلف عن شخصية المصارف قبل الاتحاد وهذا ما أشارت له تعليمات تسهيل تنفيذ المصارف العراقي رقم (4) لسنة 2010 والمادة (23 / 3) من قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004، قد تكون هناك تغييرات في أرقام الحسابات والنماذج والاستمارات المقدمة للعملاء والإجراءات المصرفية والسياسات مما يقتضي العمل على تنبيه العملاء بالإجراءات والاستحداثات الجديدة ليتمكنوا من اتباع وتنفيذ التعليمات الجديدة وفق التغييرات التي حدثت في هيكلية المصارف نتيجة الاندماج.

ويتضح عدم تنشيط حساب العميل المصرفي من خلال مراجعة كشوف الحساب المصرفي ويمكن تحقق ذلك كذلك من خلال نظام الخدمات المصرفية الإلكتروني وعدم وجود معاملات أو أنشطة لفترة من الوقت. قد يكون ذلك علامة على أن الحساب غير نشط، ويمكن للعميل الاتصال بخدمة العملاء في المصرف الذي تتعامل معه لتزويده بمعلومات حول حالة حسابه ومساعدته في إعادة تنشيطه إذا لزم الأمر. وإذا لاحظ العميل أي تغييرات غير عادية في رصيده، فقد يكون ذلك علامة على أن حسابه لم يعد نشطا

وتتعدد أسباب عدم تنشيط الحساب المصرفي مثل النقل، أو نقص الأموال، أو قلة الاستخدام، أو نتيجة لإهمال صاحب الحساب، وعدم حضور صاحب الحساب الراكد ومراجعته لحسابه. (د. سوزي عدلي، 2011، ص 52)؛ لذا لا بد من تنشيط الحساب المصرفي لتجنب الأنشطة الاحتيالية

وتتم إجراءات تنشيط الحساب وفقا لسياسة كل مصرف عن طريق المصادقة على رصيد الحسابات وكتابة طلب لإعادة تنشيط الحسابات، لتستجيب المصارف لطلبات العملاء بإعادة تنشيط حساباتهم، وتعد إعادة تنشيط الحسابات غير النشطة عملية يمكن إجراؤها عن طريق تحديث معلومات الحساب الخاص بالعميل. وعلى العميل تقديم هوية لإثبات كونه صاحب الحساب ولإعادة تنشيط حساب إضافة إلى إثباتات أخرى يطلبها المصرف من العميل تتعلق بالتحقق من شخصه وهويته. وقد يطلب المصرف الذي تتعامل معه أيضاً كشف حساب مصرفي لتأكيد عنوانه

ويطلب المصرف من صاحب الحساب الراكد والراغب بتنشيطه بتحديث المعلومات الشخصية للعميل فإذا تم نقل أو تغيير معلومات الاتصال الخاصة بالعميل، فينبغي التأكد من تحديث التفاصيل الخاصة بالعميل مع المصرف ذلك بتحديث حسابه وتلقي أي إشعارات مهمة من المصرف الذي يتعامل معه، وقد يفرض المصرف الذي تتعامل معه رسوم إعادة التنشيط وتختلف هذه الرسوم من مصرف لآخر؛ لذا، على العميل دفع أية رسوم اعتماداً على المدة التي ظل فيها الحساب غير نشط، ومن الأفضل مراجعة المصرف لمعرفة سياسته المتبعة فإذا وجدت رسوم، فينبغي التأكد من دفعها لإعادة تنشيط حساب العميل

وان إعادة تنشيط الحساب تتم عن طريق الاتصال بالمصرف وإجراء المعاملة، وقد يختلف نوع المعاملة المطلوبة لإعادة تنشيط الحساب من مصرف لآخر، ولكنها عادةً ما تتضمن إجراء إيداع أو سحب في بعض الأحيان. وقد يطلب المصرف من صاحب الحساب تحديث معلومات حسابه للتأكد من دقتها، ويمكن أن تكون إعادة تنشيط الحساب غير النشط مهمة معقدة وتتطلب إجراءات طويلة، ولكنها مهمة ضرورية من

أجل الحفاظ على حساب نشط أيا كان سبب عدم تنشيط الحساب، فإن إعادة تنشيط الحساب أمر ضروري لتجنب إغلاق الحساب أو توجيه العقوبات وحتى يتمكن العميل من البدء في استخدامه مرة أخرى، فعلى العميل الاتصال بالمصرف الذي يتعامل معه لإعادة تنشيط حسابك غير النشط، وزيارة المصرف الذي يتم التعامل معه شخصياً، أو الاتصال برقم خدمة العملاء الخاص به، أو إرسال بريد إلكتروني إليه ليقوم المصرف بتزويد العميل بمعلومات حول المستندات التي تحتاجها لإعادة تنشيط حسابه أو مراجعة العميل للمصرف الذي يتعامل معه لتحديث سجلاته أو إجراء معاملة لإظهار النشاط في حسابك عن طريق تقديم طلب ومصادقة المصرف على ذلك

وتتعدد طرق التنشيط فقد تكون عن طريق فروع المصرف، أو عن طريق مراكز الاتصال، أو عن طريق الإنترنت المصرفي، أو عن طريق ماكينات الصراف الآلي، أو عن طريق قنوات الاتصال الإلكترونية الأخرى. وبالنسبة لحسابات الهاتف المحمول يتم تنشيط الحساب من قبل العميل من خلال فروع المصرف أو مقدمي خدمات الدفع أو القنوات الإلكترونية وقنوات الاتصال الاخرى

واستنادا لاحكام المادة (4) من تعليمات الحسابات الخاملة والأملاك المتروكة رقم (1) لسنة 2009 "يقوم المصرف في بداية السنة التقويمية لانتهاء المدة المنصوص عليها في المادة (2) من هذه التعليمات، ونصت المادة (4) من من تعليمات الحسابات الخاملة والاملاك المتروكة رقم (1) لسنة 2009 الآتي: "يقوم المصرف في بداية السنة التقويمية التالية لانتهاء المدة المنصوص عليها في المادة (2) من هذه التعليمات بتبليغ صاحب الحساب الخامل أو المال المتروك بكتاب صادر عن المصرف بالبريد المسجل على آخر عنوان معروف له متضمنا خصائص الحساب الخامل أو الملك المتروك والطلب منه مراجعة المصرف في شأن ذلك" فبتبليغ صاحب الحساب الخامل أمر ضروري قبل اتخاذ أي إجراء بالأموال

ويحق للعميل البدء باستخدام حسابه المصرفي فبمجرد إعادة تنشيط العميل لحسابه، يمكنه البدء في باستخدامه مرة أخرى وليتأكد من إبقاء حسابه نشطاً عن طريق إجراء عمليات الإيداعات أو السحب في الرصيد، فإذا كان لدى العميل حساب توفير لم يستخدمه منذ فترة، فسيحتاج لإعادة تنشيطه للبدء في كسب الفائدة مرة أخرى والعودة مع ما يستلزم من تقديم المستندات المطلوبة للمصرف المعني لإعادة التنشيط

وعندما يتعلق الأمر بإعادة تنشيط حساب مصرفي راكد، وتتضمن بعض المستندات الشائعة المطلوبة بطاقة هوية تحتوي على صورة معتمدة من الحكومة، وإثباتاً للعنوان، والحد الأدنى لمبلغ الإيداع، وإن تجهيز هذه الوثائق سيجعل عملية إعادة تنشيط الحساب بيسر، ويجب أن تكون الوثائق والهويات المقدمة من العميل صالحة وحديثة، وينبغي على العميل تجنب فتح اي حسابات بأسماء وهمية أو مجهولة ومراجعة بيانات العميل. (د. خالد حامد،2008، ص 368.)

وإذا كان لدى العميل حساب توفير وكان راكدا لفترة من الوقت، ينبغي على العميل إيداع حد أدنى من المبلغ لإعادة تنشيطه. ومن المهم ملاحظة أن المستندات المحددة المطلوبة قد تختلف وفقاً لسياسة المصرف. وقد تطلب بعض المصارف وثائق إضافية، في حين أن البعض الآخر قد يكتفي بالمعلومات الأساسية. لذلك، من الضروري قيام العميل بالتواصل مع المصرف الذي يتعامل معه لمعرفة المستندات الدقيقة قبل مراجعة المصرف لتجهيز جميع الوثائق اللازمة سيجعل عملية إعادة تنشيط الحساب الراكد بسهولة (Faster Capital ,2024).

وتضمنت المادة (1) من قرار البنك المركزي المصري سنة 2021 على أنه بعد التأكد من هوية العميل عن طريق فروع المصرف، أو مراكز الاتصال، أو الإنترنت، أو ماكينات الصراف الآلي، أو قنوات الاتصال الإلكتروني، يتم تنشيط الحساب الراكد. ولا يعد سحب صكوك إعادة تنشيط للحسابات، وعلى الموظف المختص توعية العميل اثناء إجراءات فتح الحساب، مع ذلك يمكن القول بإن إجراء حركة على الحساب المصرفي سواء أكانت سحبا أم إيداعا تعد من قبيل التنشيط للحساب المصرفي، بالإضافة إلى ذلك، يمكن لموظف المصرف تنشيط حسابات ذوي الإعاقة وكبار السن من خلال إجراء زيارات منزلية لهم واستحصال البيانات منهم والتوقيع على الأوراق المطلوبة وفق ضوابط وإجراءات تحددها سياسات المصرف.

كما تطرقت المادة (9) من قانون حماية البيانات الشخصية للإمارات العربية المتحدة رقم (45) لسنة 2021 إلى حماية وسرية البيانات والمعلومات وألزمت المتحكم بالبيانات الشخصية بالإبلاغ عن أي اختراق أو انتهاك للبيانات الشخصية، بما فيها البيانات البيومترية مثل صورة الوجه أو بيانات البصمة

الفرع الثالث: المخاطر الناجمة عن عدم تنشيط الحسابات المصرفية الراكدة

يترتب على عدم تنشيط الحساب الراكد العديد من المخاطر والآثار القانونية. وقد يؤدي وجود حساب مصرفي غير نشط إلى فرض رسوم على العميل، مع إمكانية تطبيق قيود تمنع السحب أو إجراء المعاملات؛ مما يؤدي إلى تقليل رصيد الحساب تدريجيًا بمرور الوقت إذ تترتب آثار سلبية عند عدم وجود حساب مصرفي نشط، ويمكن أن تسبب الحسابات غير النشطة بفرض رسوماً على العميل، وقد يتم تطبيق قيود، مثل عدم القدرة على سحب الأموال أو إجراء المعاملات مما قد يؤدي إلى تقليل رصيد حساب

العميل بمرور الوقت كما أن تكلفة إدارة الحسابات الخاملة تتطلب تخصيص الموارد للحفاظ على هذه الحسابات، بما في ذلك إرسال كشوفات الحساب، والاحتفاظ بسجلات الحساب، ومراقبة هذه الحسابات لمنع أي نشاط احتيالي، فضلا عن توفير خدمة العملاء، وأن هذه التكاليف تتراكم بمرور الوقت، خاصة بالنسبة للحسابات ذات الأرصدة المنخفضة. ولهذا السبب يجب أن يكون العملاء على دراية بحساباتهم، ومنعها من أن تصبح راكدة.

وأشارت المادة (37 / ف 2) من قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004 إلى أنه إذا لم يُظهر صاحب الحساب أي اهتمام بأمواله المودعة عن طريق معاملة مسجلة أو مراسلة خطية مع المصرف لمدة (7) سنوات، يلجأ المصرف لإشعار صاحب الحساب بالبريد المسجل على عنوانه المعروف لدى المصرف مع النشر في صحيفتين واسعتي الانتشار وفي الجريدة الرسمية خلال (30) يوم من الإشعار والنشر، ومن ثم يقدم المصرف تقريرًا مفصلا إلى البنك المركزي ليتم الاحتفاظ به في حساب خاص لدى البنك المركزي؛ لذا نجد أن المصرف قد يضطر لإغلاق الحساب في نهاية الأمر. وقد يفقد صاحب الحساب إمكانية الوصول إلى الأموال في بعض الحالات، مما قد يؤثر على درجة الائتمان لصاحب الحساب مما يترتب عليه إيداع المبالغ في حساب خاص وتحويلها بقوة القانون (حيال، ص 129) وفقا لأحكام المادة (8) من تعليمات المشرع العراقي المتعلقة بالحسابات الراكدة.

وأشارت المادة (7) من تعليمات رقم (1) لسنة 2009 إلى أنه تباع الأموال المتروكة بالمزاد العلني أو اي وسيلة أخرى، ويكون غلق الحساب مقيدًا بضرورة الإخطار المتفق عليه من الطرفين أو وفق ما جرى عليه العرف المصرفي؛ إذ يسمح بغلق الحساب في حالة مرور عام على انخفاض رصيده إلى صفر وعدم قيام العميل بإعادة التنشيط، فالإخطار يفسح المجال للعميل الذي وجه إليه الإخطار لمواجهة طلب الغلق لكون التعسف في استعمال الحق في غلق الحساب من طرف واحد ينجم عنه المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تلحق الطرف الآخر من جراء طلبه بغلق حساب في وقت غير مناسب وليس للمصرف أن يلجأ للغلق التعسفي دون إعلام مسبق لما يسببه من ضرر يصيب العميل جراء غلق الحساب المفاجيء. (فيض الله، 1981، ص 274)

وقد يغلق المصرف حساب العميل المصرفي إذا ظل غير نشط لمدة طويلة من الوقت؛ ومن ثّمّ سيفقد العميل إمكانية الوصول إلى أمواله. وقد يضطر إلى إجراءات عديدة لاسترداد الحساب، وقد يؤثر ذلك على درجة ائتمان العميل، ويجعل من الصعب فتح حساب جديد مستقبلا، وقد يكون غلق الحساب المصرفي لأسباب خارجة عن الإرادة كالإفلاس أو الوفاة، إلا إذا رغب ورثة المتوفى بإطالة أجل الحساب الجاري بموجب قرار قضائي. (مصطفى جمعة، 2017، ص 32)

وبالنسبة لإخطار العميل يجب إخطاره من قنوات الاتصال لمدة 3 شهور قبل اعتبار حساباته راكدة وبعد إدراجها ضمن الحسابات الراكدة والاتصال بالعملاء من خلال أي من وسائل الاتصال المتاحة، ويمكن أن تؤدي عملية عدم تنشيط الحسابات عواقب وخيمة على عملاء المصرف، فكلما ظل الحساب غير نشط لفترة أطول، زاد خطر تكبد الرسوم أو فقدان الوصول إلى الحساب تماماً ومن المهم اتخاذ الإجراء بمجرد أن تدرك أن حساب العميل غير نشط لتجنب أي تداعيات سلبية

وجاء في المادة (37 / ف2) من قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004 المتعلقة بالحسابات الخاملة إذا لم يبد صاحب الحساب أي اهتمام بالمبالغ المودعة، وذلك عن طريق معاملة مسجلة أو مراسلة خطية مع المصرف لمدة سبع سنوات اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون يقوم المصرف في أول يوم عمل من السنة التقويمية التالية بإرسال إشعار إلى صاحب الحساب بالبريد المسجل على آخر عنوان معروف له بحيث يتضمن ذلك إشعار خصائص الحساب الخامل أو أي أملاك متروكة، وينشر المصرف في صحيفتين واسعتَي التداول على الأقل وفي الجريدة الرسمية اسم صاحب الحساب وفي غضون ما لا يقل عن (30) يوما من هذا الإشعار والنشر يقدم المصرف إذا لم يتسنَ العثور على مالك الحساب تقريرا مفصلا إلى البنك المركزي العراقي الذي يحتفظ به في سجلاته لمدة عشرين سنة على الأقل اعتبارا من تاريخ تسليم الملكية إليه، ويقوم بتسليم المبلغ المودع لديه وأي أملاك أخرى إلى البنك المركزي لكي يتم الاحتفاظ به في حساب خاص لدى البنك المركزي العراقي"

وقد قرر البنك المركزي المصري في عام 2021 ووفقا للمادة (5) منه بأنه تتم الرقابة على الحسابات الراكدة من خلال تجميدها آليا وإجراء مراجعات دورية لها وإعداد تقارير ربع سنوية من قبل إدارة الالتزام بالمصرف، وتقوم المصارف بالإقرار بصفة قاعدة بيانات الشمول المالي بالبنك المركزي بالحسابات الراكدة كافة، وتوصيات تخفيض الرسوم والمصاريف على الحسابات الراكدة لأدنى مستوى ممكن لا سيما الحسابات ذات الأرصدة المنخفضة إلى الحد الأدنى

وتفرض العديد من المصارف رسوماً جراء عدم تنشيط الحسابات، وقد يطلق عليها رسوم فترة السكون، ويمكن أن تتراكم هذه الرسوم بمرور الوقت وقد ينجم عنها رصيد سلبي إذا لم يكن صاحب الحساب على علم بالرسوم المفروضة عليه، وتمثل فترة السكون للحساب المصرفي مقدار الوقت الذي يمكن أن يظل فيه الحساب غير نشط قبل أن يتخذ المصرف أي إجراء وتختلف طول فترة السكون وتحديد المدة القانونية حسب نوع الحساب المصرفي وآلية عمل المصرف،، قد يحاول المصرف الاتصال بالعميل وتبليغه لإعادة تنشيط حسابه، وبخلافه يفرض رسوماً أو يغلق الحساب، ويمكن أن تختلف هذه الرسوم

اعتماداً على المصرف ونوع الحساب، ولكنها يمكن أن تتراكم بسرعة إذا لم تتخذ أي إجراء، إلا أن إعادة تنشيط الحساب المصرفي تكون إجراءتها مطولة وتصبح عملية معقدة حينما يكون رصيد الحساب المصرفي منخفضاً، فقد تؤدي هذه الرسوم إلى استنزاف هذا الحساب بسرعة

وقد يحوي الحساب الراكد على ممتلكات متروكة لم تتم المطالبة بها من قبل أصحابها ممن يملكون حسابًا في المصرف إذا ظل الحساب غير نشط لفترة طويلة من الوقت ولم يتمكن المصرف من الاتصال بالعميل، فقد يتم تحويل الأموال الموجودة في الحساب إلى الدولة كممتلكات لم تتم المطالبة بها بعد انقضاء فترة السكون، وقد يكون من الصعب استرداد الأموال دون اللجوء لإجراءات مطولة ومعقدة

ويعد استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت طريقة مناسبة لتتبع نشاط الحساب والتأكد من نشاط حسابك. يمكن التحقق من الرصيد، وتحويل الأموال، وإجراء المعاملات في أي وقت ومكان يشاء به العميل، وفي حالة فتح حساب مصرفي إلكتروني ينبغي الحفاظ عليه نشطا، فإذا لم ينشط هذا الحساب لفترة طويلة عُدَّ حسابا خاملا، ويتوجب على العميل تقديم البطاقة الإلكترونية الملغية للمصرف وعدم إساءة استخدام البطاقة الإلكترونية الملغية كائتمان وهمي قِبَل الغير في صفقات غير صحيحة (الحباشنة، 2009، ص122)

ومن أجل ضمان عدم فقدان إمكانية وصول العميل لأمواله، وعندما يكون للحساب غير نشط لفترة زمنية معينة منعت المصارف من بقاء الحسابات خاملة أو راكدة وإلا فإنها ستلجأ لتطبيق قيود مثل عدم قدرة العميل على سحب الأموال أو إجراء المعاملات في بعض الحالات، قد يخضع الحساب لرسوم، مما قد يؤدي إلى تضاؤل أمواله بمرور الوقت وضرورة قيام العميل بتتبع نشاط الحساب المصرفي عن طريق مراجعة بيانات الحساب بانتظام، وإعداد المعاملات التلقائية بطريقة سهلة، وتحديث معلومات الاتصال الخاصة بما في ذلك عنوان بريد الإلكتروني ورقم هاتف لضمان تلقي إشعارات إذا أصبح حسابًا خاملاً، لذا ينبغي تفهم سياسات المصارف فيما يتعلق بالحسابات الخاملة فقد تفرض بعض الرسوم على العميل أو يغلق حسابه بعد فترة معينة نتيجة عدم قيامه بأي إيداعات أو عمليات سحب لمدة زمنية محددة قانونا ولم يتخذ أي إجراء، فيصبح الحساب خاملاً ولمنع حدوث ذلك، يمكن إجراء إيداع صغير كل بضعة أشهر للحفاظ على الحساب نشطاً.

وقد نصت المادة (8) من الدليل الإرشادي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لسنة 2020 والنافذ في 15 / 1 / 2020 إلى "تحويل الأموال المتوفرة في الحسابات الخامدة أو الأرصدة غير المطالب بها إلى المصرف المركزي وإجراءات المطالبة بها"

ويلتزم المصرف بتحويل المبلغ في الحساب الراكد لمدة خمس سنوات إلى حساب الأرصدة غير المطالب بها شريطة عدم امتلاك العميل حسابًا نشطًا آخر فضلا عن عدم العلم بعنوان العميل الحالي، كذلك الحال إذا ظل صك مصرفي، أو حوالة مصرفية، أو أمر دفع نقدي، غير مطالب به لمدة خمس سنوات من تاريخ إصداره، فإنها تحول للبنك المركزي بغض النظر عن حجم الرصيد المتبقي، ثم يغلق حساب العميل بعد التحويل. كما يجب على المصارف أن تستخدم النماذج المبينة في الإرشادات الصادرة عن المصرف المركزي لسحب الأموال من ذلك الحساب المودع به لدى المصرف المركزي، إذا اتصل العميل بالبنك طالبا سحب الأموال إعادة تفعيل الحساب وتتم تسوية مطالبات العملاء على الحسابات الخامدة بعد استلام الأموال ذات الصلة من المصرف المركزي، كما نصت المادة (9) من الدليل الإرشادي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 2020 والنافذ في 15 / 1 / 2020 الى "الاحتفاظ بأرصدة الحسابات الخامدة لدى المصرف المركزي".

وفي هذا السياق فقد أصدر المصرف العراقي للتجارة TBI إعلانا لأصحاب الحسابات الخاملة لمرور (7) سنوات دون إجراء أي حركة على حسابتهم، لمراجعة أي فرع من فروع المصرف لأغراض تحديث بياناتهم وتحريك حسابهم الخامل خلال فترة (30 يوم) من تاريخ نشر الإعلان وبخلافه سيتم تحويل الأرصدة إلى البنك المركزي العراقي (https://tbi.com.iq)، ومن المهم أن يتابع المصرف العميل ويحدث معلوماته وضرورة اطلاع العميل على إجراءات وسياسات المصرف الذي يتعامل معه لتجنب أي تعقيدات مع ملاحظة عدم جواز اطلاع أي شخص على حسابات العميل المصرفية مهما كانت علاقته بالعميل. (د. سوزي عدلي، 2011، ص 52)، فقد يتمكن شخص ما من سحب مبالغ مالية من حساب العميل عند إهماله لبطاقته المصرفية كما حدث في مصرف (DAB) الفرنسي وقضت بموجبه محكمة استئناف باريس عام 1980 بمسؤولية المصرف لوجود عيب في نظام الأمان والالتزام بالسلامة بتشغيل ماكينة الصراف الآلي. (Dalloz, 1981. P 369)

وقد تواجه المصارف مخاطر محتملة من جراء الحسابات المصرفية الراكدة، وتتعدد تلك المخاطر الناجمة عن ذلك، وهي كالآتي:

1. المخاطر قانونية وتنظيمية: قد تثور نزاعات قانونية بين الأطراف المعنية من حيث حق التصرف به من قِبَلهم، لا سيما في حالة أصحاب الحسابات المصرفية المشتركة من عدة أشخاص؛ إذ تكون لكل عميل هوية مستقلة (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي https://www.centralbank.ae)،

تؤدي هذه النزاعات إلى تعقيد العمليات المصرفية وتزيد من العبء القانوني على المصارف، وقد تنطوي المخاطر على تحديات متعلقة بحقوق الملكية، خاصة عند وفاة

صاحب الحساب دون إعلام الورثة أو وجود إجراءات قانونية معقدة، ففي بعض الحالات، تكون الحسابات الراكدة مملوكة لأشخاص الحساب من المتوفين، مما يؤدي إلى تعقيدات قانونية في تحديد من له الحق في الوصول إلى الحسابات أو وراثتها، فتتطلب المصارف التعامل مع هذه الحالات، وفقًا لقوانين الميراث والوصايا المحلية، التي تختلف من بلد لآخر. وتشمل التحديات صعوبة التحقق من صحة الوصايا أو وثائق الورثة، مما يعيق عملية التصرف في الحسابات الراكدة أو إغلاقها. (حيال، ص 119)

2. تحديات التكاليف الإدارية في مواجهة المصارف:

تتسبب الحسابات الراكدة في تكاليف إضافية تؤثر سلبًا على موارد المصرف التشغيلية. إذ تتكبد المصارف تكاليف إضافية لإدارة هذه الحسابات دون أن تحقق منها أرباحاً فالإجراءات قد تكون مكلفة ومعقدة بالنسبة للمصارف بشأن إبلاغ العملاء أو اتخاذ خطوات قانونية محددة، مثل: إشعارات طويلة الأمد أو محاولات الاتصال المتعددة مما تُشكّل عبئًا قانونيًا على المصارف من حيث الرسوم المقررة على الحسابات الراكدة، علاوة على ذلك تواجه المصارف نزاعات قانونية مع العملاء تعلق بإعادة الأرصدة أو تنشيط الحسابات بعد فترات طويلة من الركود وإجراءات معقدة لاسترداد الأرصدة مما تؤدي إلى خلق أعباء قانونية إضافية على المصارف.

وإذا حاول العميل إعادة تنشيط حساب راكد بعد فترة طويلة، قد تظهر صعوبات قانونية في التحقق من هوية العميل وتأكيدها خاصة مع الالتزام بالمتطلبات القانونية المستحدثة، فقد تحدث نزاعات قانونية بين المصارف والعملاء تتعلق بحقوق العملاء في استرداد أموالهم أو استعادة حساباتهم بعد فترات طويلة من الخمول وهذه النزاعات يمكن أن تتطلب تدخل محاكم أو هيئات تحكيم وقد تؤدي إلى تكاليف قانونية إضافية

3. التحديات المرتبطة بالعملات الرقمية وحسابات العملات المشفرة: قد تشمل هذه التحديات تواجه المصارف صعوبات في تتبع ملكية الأصول الرقمية أو المشفرة الموجودة في حسابات غير نشطة أو راكدة. في هذه الحالة، تفرض القوانين على المصارف تحديات خاصة في التعامل مع الحسابات الراكدة التي تحتوي على أصول رقمية. (كولدران وشاخه وان بابكر، 817،2019).

4. التحديات المتعلقة بالقوانين الضريبية: تعد الضريبة أداة مهمة للاستقرار الاقتصادي وحماية الاقتصاد الوطني (أحجيله، 2018، 363)، وقد تنشأ مسائل قانونية فيما يتعلق بالضرائب على الحسابات الراكدة، خاصة عندما يكون الحساب يحتوي على أرباح أو عوائد غير مدفوعة الضرائب، وقد يواجه المصرف تحديات في إبلاغ الهيئات الضريبية بشأن الأموال الموجودة في الحسابات الراكدة، وهو ما قد يخلق نزاعات حول التزامات الضرائب المستحقة.

ومن أجل تحقيق التوازن بين الأهمية والمخاطر فإن الأمر يتطلب وجود رقابة دقيقة وسياسات مصرفية واضحة لتقليل المخاطر لكون الحسابات الراكدة تمثل فرصة لتحليل أسباب الركود وزيادة الشمول المالي. ويركز قانون المعاملات التجارية الإماراتي لعام 2022 (مرسوم بقانون اتحادي رقم 50) على تنظيم القطاع المصرفي والمالي بشكل شامل، بما في ذلك إدارة المعاملات التجارية والمالية لتحقيق العدالة في التعاملات لتعزيز الممارسات الجيدة في القطاع المصرفي، بما في ذلك إدارة المخاطر المرتبطة بالحسابات المصرفية، من ناحية أخرى، فإن المصرف يضع قواعد محددة تتعلق بالحسابات المصرفية الراكدة، مثل التعامل مع الأموال غير المطالب بها أو التحركات الضعيفة للحسابات، بهدف تعزيز الشفافية وحماية حقوق العملاء. تغطي لوائح المصرف المركزي، هذه الجوانب بشكل مفصل، كما أن المصرف يتعامل مع الحسابات المصرفية الراكدة وفق أنظمة ولوائح تهدف إلى تعزيز الشفافية وضمان حماية الأرصدة غير المطالب بها في حالة غياب تواصل العميل أو تحديث معلوماته في المصرف. (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي https://www.centralbank.ae)

الخاتمة

أولا- النتائج:

1. تعد الحسابات المصرفية الراكدة مصدرًا للأموال التي لم يطالب بها أصحابها، ويمكن أن يحدث هذا عندما يفتح الأفراد حسابات ويودعون الأموال، ثم يتركونها بمرور الوقت، سواء كان ذلك بسبب تغير في الظروف المالية أو نتيجة نقص الوعي المصرفي لديهم. وقد يغيرون المصارف، أو ينتقلون دون تحويل أموالهم، مما ينجم عن ذلك حسابات راكدة تصبح في النهاية غير مطالب بها، بالإضافة إلى ذلك، قد ينسى أو يهمل الأفراد حساباتهم القديمة، وفي بعض الحالات، قد يتوفى صاحب الحساب دون إبلاغ ورثته بوجود هذه الحسابات.

2. تقع على المصرف مسؤولية التحقق من هوية العميل للمحافظة على سلامة الأنظمة المصرفية والرقابة المستمرة على الحسابات والمعاملات، عن طريق اتباع سياسة مصرفية واضحة بقبول العملاء.

3. أن المصرف ملزم بإخطار العملاء المصرفيين أو من يمثلهم قانونياً بأمر الحجز على الأموال، وذلك خلال الفترة المحددة قانوناً حماية لحقوقهم من المطالبة بها، وفي ذات الوقت السماح بإعادة استثمار هذه الحسابات لخدمة المجتمع.

4. العمل المصرفي يتطلب مراقبة التعاملات المالية للعملاء، ويجب عدم جواز الاطلاع على حسابات العميل المصرفية من قبل أي شخص مهما كانت علاقته بالعميل.

ثانيًا- التوصيات:

1. في ظل المستجدات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والخدمات المصرفية الرقمية، نقترح على المشرع العراقي سَنّ تنظيم قانوني للحسابات المصرفية الراكدة بكافة جوانبه؛ لتجنب مخاطره وتبعاته المالية والإدارية على المصرف من جهة والعميل من جهة أخرى.
2. نقترح على المشرع العراقي تعديل نص المادة (3) من تعليمات البنك المركزي العراقي رقم 1 لسنة 2009، وذلك بجعل سريان النص من تاريخ احتساب آخر حركة للعميل من سحب أو إيداع، وليس من تاريخ نفاذ القانون.
3. نرتئي شمول الأشخاص المعنوية ممن تركوا أرصدتهم دون المطالبة بها بأحكام انقضاء الشخصية القانونية واحتساب الحساب المصرفي حسابا راكدا تحول أمواله إلى حساب خاص للدولة.
4. على المصرف اتباع إجراءات حثيثة من أجل الوصول إلى أصحاب الحسابات الراكدة من خلال حسابات الهاتف النقال.

قائمة المصادر والمراجع:

أحجيله، عبدالله محمد، (2018)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، جرائم التهرب من الضريبة الانتقائية وإشكالية عقوباتها في التشريع الإماراتي، مجلد 15 عدد 2، DOI: https://doi.org/10.36394/jls.v15.i2.13

بصيص، فايز اسماعيل (2010). اندماج الشركات المساهمة العامة والآثار القانونية المترتبة عليها، الطبعة الأولى.

بوقطة، فاطمة الزهراء (2021). إيجار الخزائن الحديدية، خدمة بنكية بحاجة إلى نظام قانوني خاص، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 14(4).

الحباشنة، جهاد رضا (2009). الحماية الجزائية لبطاقات الوفاء. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الحداد، وسيم محمد و شقيري، نوري مصطفى ونور، محمود إبراهيم و الزرقان، صالح طاهر (2012). الخدمات المصرفية الإلكترونية. دار المسيرة.

حسن، مصطفى هاشم (2023). تأثير إستراتيجية الرسملة في التحول الرقمي، دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي للمدة (2022-2011)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

حيال، أيسر عصام داود، وسحر، الحسابات الخاملة والأملاك المتروكة، دراسة في نطاق القانون العراقي، (54).

الرفاعي، فادي محمد وتقديم فرحات، ريمون يوسف (2004). المصارف الإسلامية. منشورات الحلبي الحقوقية.

زينه، هاني مروان (2016). الاختصاص التشريعي والقضائي للقرض المصرفي المجمع. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، 15(1). DOI: https://doi.org/10.36394/jls.v15.i1.1

أبو سرحان، أحمد شحدة (2018). التكييف القانوني للحساب الجاري وآثاره. دراسات مجلة الشريعة والقانون، 45.

شافي، نادر عبد العزيز (2007). المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب.

الشماع، فائق محمود (2000). الحسابات المصرفية الدائنة، دراسة قانونية. مجلة العلوم القانونية، 5(1)(2).

الشماع، فائق محمود (2003). الحساب المصرفي. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الشماع، فائق محمود (2019). مدى تسوية حق البنك من خلال القيد العكسي لدائنيه في الحساب المصرفي للمخصوم له، مجلة العلوم القانونية، 35(2).

الصفدي، عبير مخائيل الطوال (2010). النظام القانوني لجهات التوثيق التوقيع الإلكتروني. دار وائل للنشر.

الطيب، حنان (2020). الشمول المالي، سلسلة كتيبات تعريفية. صندوق النفد العربي.

الطوالبه، مؤيد حسن (2017). النظام القانوني لعقد إيجار الخزائن الحديدية وفقاً للقانون الإماراتي والمقارن. المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، 9(1).

عبد، أندلس حامد (2023). الإيداع بالتحويل المصرفي في ضوء القانون العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، 13 (خاص). https://www.iasj.net/iasj/issue/18247

العبدلات، نوري محمد، ناظم و زهير، عبد الفتاح (2008). الصيرفة الإلكترونية، دار وائل للنشر.

عبيد، أحمد كمال (2019). الأهلية القانونية للوكيل الذكي ودورها في تحديد المسؤولية الناتجة عن معاملاته الإلكترونية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، 16(2). DOI: https://doi.org/10.36394/jls.v16.i2.13

العطار، صقر محمد والنوايسة، عبد الإله محمد (2024). الحماية الجنائية لمستخدمي العُملات الرقمية الافتراضية في القانون الإماراتي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية،21(2) /(0.36394/https://:doi.org jls.v2(.i2.8

العمراني، عبد الله بن محمد (2013). الحساب الجاري العلاقة المصرفية والآثار الشرعية. مجلة البحوث والدراسات الشرعية، (8).

عيابنة، محمود أحمد (2005). جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية، دار الثقافة.

الغشامي، حسين أحمد (2022). حماية حقوق المساهم الإدارية في شركة المساهمة في نظام الشركات السعودي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، 19 (4). DOI: https://doi.org/10.36394/jls.v19.i4.6

فرعون، هشام (1985). القانون التجاري البري، ج2، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب.

القليوبي، سميحة (1974). القانون التجاري الكويتي، جامعة الكويت، كلية الحقوق والشريعة.

الكسواني، عامر محمود (2009). التجارة عبر الحاسوب، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

كولدران عبد الرحيم وشاخه وان بابكر حسن، (2019)، تقييم المخاطر في المصارف باستخدام ادوات الهندسة المالي مصرف جيهان أنموذجا للفترة؛ 2012 2017-) مجلد (4) العدد (4).

محمد، مصطفى جمعة (2017). الآثار القانونية للحساب الجاري، جامعة ديالى.

مصطفى، خالد حامد (2008). جريمة غسل الأموال، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية.

المومني، بشار (2023). تحقيق التوازن العقدي في علاقات العمل في ظل جائحة كورونا. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، 20 (3). DOI: https://doi.org/10.36394/jls.v20.i3.1

ناشد، سوزي عدلي (2011). غسل الأموال من خلال مبدأ سرية الحسابات المصرفية، دراسة مقارنة. منشورا الحلبي الحقوقية.

الهواري، قطاف (2023). الحساب المصرفي، بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، للحصول على شهادة ليسانس، 2023.

يوسف، يوسف حسن (2012). البنوك الإلكتروني، المركز القومي للإصدارات القانونية.

الرسائل الجامعية:

عبيد راشد، سجاد عبدالحسين (2022). جريمة عدم الإخطار عن المعاملات المالية المشبوهة – دراسة مقارنة.]رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا].

فيض الله، حسين توفيق (1981). الحساب الجاري في القانون العراقي.]رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسة[.

لبعير، صالح (2020) .أثر التوجه نحو الرقمنة وفاعليته على الاتصال داخل المؤسسة، دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة المسيلة.]رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بو ضيف، المسيلة[.

القوانين والتعليمات والقرارات:

تعليمات البنك المركزي الخاصة بالحسابات الخاملة والأملاك المتروكة العراقي رقم (1) لسنة 2009.

تعليمات تسهيل تنفيذ المصارف العراقي رقم (4) لسنة 2010.

تعليمات قواعد العناية الواجبة تجاه المؤسسات المالية العراقي رقم (1) لسنة 2023.

الدليل الإرشادي الخاص بمؤشرات الاشتباه بالمعاملات المصرفية، https: //ami.iq

دليـل التوعيـة الماليـة والمصرفيـة للشـباب ولـرواد الأعمال، 2023، الموقع الرسـمي للبنـك المركزي العـراقي.http:// cbi.iq

دليل سياسة مكافحة الاحتيال – المصرف العراقي للتجارة TBI.

قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004

قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984

قانون غسل الأموال العراقي رقم 39 لسنة 2015

قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004

التقرير السنوي لعام 2016 الصادر من مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق.

القوانين العربية:

الدليل الإرشادي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 2020 والنافذ في 15/1/ 2020.

قانون المعاملات التجاري الإماراتي رقم (18) لسنة 1993.

قانون حماية البيانات الشخصية للإمارات العربية المتحدة رقم (45) لسنة2021.

قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم 194 لسنة 2020.

قانون غسل الأموال المصري رقم 80 لسنة 2002.

قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في 27 يوليو 2021.

مصادر إلكترونية أخرى:

البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/ar/((زيارة للموقع الإلكتروني27/11/2024)

(موقـع بنـك العـراق الأول على الإنترنـت) Fib،مجلـة البنـك العـراقي، الخدمـات المصرفيـة عبر الهاتـف المحمـول في العـراق، 2024، https://fib.iq(تاريـخ الزيـارة للموقـع الإلكتروني4/7/2024(

الموقـع الرسـمي للبنـك المركـزي العـراقي https://cbi.iq / (تاريـخ زيـارة للموقـع الإلكتروني27/11/2024). الموقـع الرسـمي لـمصرف الإمـارات العربيـة المتحدة المركـزي https://www.centralbank.ae تاريخ زيارة للموقع الإلكتروني25/11/2024).

النشرة الاقتصادية / حزيران،2024. june-2024-arabic.pdf(تاريخ الزيارة للموقع الإلكتروني17/6/2024)

Faster Capital الحساب غير النشط، (زيارة للموقع الإلكتروني10/6/2024)

Romanized Arabic References: **الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:**

ʾaḥjylh ʻbdāllh muḥammadin (2018)، mijallatu jāmiʻati al-shāriqati lil-ʻulūmi alqānūniyyati jarāʾimu al-taharrubi min al-ḍarībati aliāntiqāʾiyyati waʾishkāliyya ʻuqūbātihā fī al-tashrīʻi alʾimāarittī mujalladi 15 ʻadadu 2، DOI: https://doi.org/10.36394/jls.v15.i2.13

buṣayṣun fāyiz ismāʻīl (2010). andimāju al-sharikāti almusāhamati alʻāmmati wa-l-ʾāthāru al-qānūniyyati almutarattibatu ʻalayhā al-ṭabʻatu alʾaūlā

biwaqṭata fāṭimata al-zahrāʾi (2021). ʾijāru alkhazāʾini alḥadīdiyyati khidmatun bankiyyatun biḥājatin ʾilā niẓāmin qānawniyyin khāṣṣin mijallatu alḥuqūqi wa-l-ʻulūmi alʾinsāniyyati 14(4).

alḥabāshinatu jihādu riḍā (2009). alḥimāyata al-jazāʾiyyatu libiṭāqāti alwafāʾi dāru al-thaqāfati lil-nashri wa-l-tawzīʻi

alḥaddādu wasīmu muḥammadin wa shaqīrī nūrī muṣṭafā wanūru maḥmūd ʾibrāhīma wa al-zarqānu ṣāliḥ ṭāhir (2012). alkhadumāʾut al-mmiṣarfiyyatu al-ʾiliktirūniyyatu dāru almasīrati

ḥasanin muṣṭafā hāshimin (2023). taʾathīru ʾissatirrityjya al-rasmalati fī al-taḥawwuli al-raqmiyyi dirāsatun taḥlīliyyatun fī albanki almarkaziyyi alʻirāqiyyi lil-muddati (2011-2022)، kulliyyati alʾidārati wa-l-iāqtiṣādi jāmiʻatu karbalāʾa

ḥayyālun ʾaysaru ʻiṣāmu dāwud wasiḥrun al-ḥisābātu alkhāmilatu wa-l-ʾāmlāku almatrūkatu dirāsatun fī niṭāqi alqānūni alʻirāqiyyi (54).

al-rifāʻiyyu fādī muḥammadin wataqdīmu faraḥāt ruymwun yūsufa (2004). almaṣārifu alʾislāmiyyatu manshūrāti alḥalabiyyi alḥuqūqiyyati

zynh hānī marwāna (2016). aliākhtiṣāṣu al-tashrīʻiyyi wa-l-qaḍāʾiyyi lil-qarḍi al-mmiṣrfay almujmaʻi mijallatu jāmiʻati al-shāriqati lil-ʻulūmi al-qānūniyyati 15(1). DOI: https://doi.org/10.36394/jls.v15.i1.1

ʾabū sarḥāna ʾaḥmadu shaḥdata (2018). al-takyīfu alqianwinnuy lil-ḥisābi aljārī waʾāthārihi dirāsātun majallati al-sharīʻati wa-l-qānūni 45.

shāfī nādiri ʻabdi alʻazīzi (2007). almaṣārifu wa-l-nuqūdu al-ʾiliktirūniyyatu almuʾuassasatu alḥadīthatu lil-kitābi

al-shammāʻu fāʾiqa maḥmūdin (2000). alḥisābātu al-mmuṣurfiyyatu al-dāʾiʾianu dirāsatun qiānawniyyatun mijallatu alʻulūmi al-qānūniyyati 5(1)(2).

al-shammāʻu fāʾiq maḥmūd (2003). al-ḥisābu al-mmuṣurfiyyu dāru al-thaqāfati lil-nashri wa-l-tawzīʻi

al-shammāʻu fāʾiqi maḥmūdin (2019). madā taswiyati ḥaqqi al-banki min khilāli al-qaydi al-ʻaksiyyi lidāʾinīhi fī al-ḥisābi al-mmiṣrfay lil-makhṣūmi lahu mijallatu al-ʻulūmi al-qānūniyyati 35(2).

al-ṣafadiyyu ‘byr mkhā’īla al-ṭiwāli (2010). al-niẓāmu al-qqianwinnuy lijihāti al-tawthīqi al-tawqī’u al’iliktirūniyyi dāru wā’ilin lil-nashri

al-ṭayyibu ḥanānun (2020). al-shumūlu almāliyyu silsilatu kutayyibātin ta‘rīfiyyatin ṣundūqu al-nafadi al‘arabiyyi

al-ṭawālibah mu’uayyadu ḥasan (2017). al-niẓāmu al-qqiāniwwuny li‘aqdi ’ījāri alkhazā’ini alḥadīdiyyati wafqā lil-qānūni al’imāarittī wa-l-muqārini almajallatu almiṣriyyatu lil-dirāsāti alquanwinnayi wa-l-iāqtiṣādiyyati 9(1).

‘abdun ’andalusu ḥāmidun (2023). al’īdā‘u bi-l-taḥwīli al-mmiṣrfay fī ḍaw’i alqānūni al‘irāqiyyi mijallatu jāmi‘ati al-’ānbār lil-‘ulūmi alquanwinnayi wa-l-sīāsiyyati 13 (khāṣṣun). https://www.iasj.net/iasj/issue/18247

al‘abdalātu nūrī muḥammadun nāẓimun wa zuhayrun ‘abdi alfattāḥi (2008). al-ṣayyarfatu al-’iliktirūniyyatu dāru wā’ilin lil-nashri

‘byd ’aḥmd kamālin (2019). al’ahliyyatu alqānawniyyatu lil-wakīli al-dhakiyyi wadawruhā fī taḥdīdi almas’ūliyyati al-nātijati ‘an mu‘āmalātihi al’ilktrūniyyati mijallatu jāmi‘ati al-shāriqati lil-‘ulūmi alqānūniyyati 16(2). DOI: https://doi.org/10.36394/jls.v16.i2.13

al‘aṭṭāru ṣaqru muḥammadin wa-l-nawāyasatu ‘abdu al’ilahi muḥammad (2024). alḥimāyatu aljanā’iyyati limustakhdamī al-‘umlāti al-raqmiyyati alāaftiriā’āaḍiya fī alqānūni al’imāarittī mijallatu jāmi‘ati al-shāriqati lil-‘ulūmi alquanwinnayi https://:doi.org/(0.36394/jls.v2(.i2.8

al‘imrāniyyu ‘abdi Allāhi bnu muḥammadin (2013). alḥisābu aljārī al‘alāqatu al-mmuṣurfiyyatu wa-l-’āthāru al-shar‘iyyatu mijallatu albuḥūthi wa-l-dirāsāti al-shar‘iyyati (8).

‘uyābana maḥmūd ’aḥmada (2005). jarā’imu alḥāsūbi wa’ab‘āduhā al-dawliyyatu dāru al-thaqāfati

alghishāmiyyu ḥusaynu ’aḥmd (2022). ḥimāyatu ḥuqūqi al-mmasihim al-’idāriyyati fī sharikati almusāhamati fī niẓāmi al-sharikāti al-su‘ūdiyyi mijallatu jāmi‘ati al-shāriqati lil-‘ulūmi alquanwinnayi 19 (4). DOI: https://doi.org/10.36394/jls.v19.i4.6

fir‘awnu hishāmin (1985). alqānūnu al-tijāriyyu albarriyyu j madayrayi alkutubi wa-l-maṭbū‘āti aljāmi‘iyyati jāmi‘atu ḥalaba

alqalyūbiyyu sumayḥa (1974). alqānūnu al-tijāriyyu alkiwaytiyyu jāmi‘atu alkū’ayti kulliyyatu alḥuqūqi wa-l-sharī‘ati

alkaswāniyyu ‘āmir maḥmūd (2009). al-tijāratu ‘abra alḥāsūbi dāru al-thaqāfati lil-nashri wa-l-tawzī‘i

kwldrān ‘abd al-raḥīmi wshākhh wān bābkr ḥasan (2019)، taqyīmu almakhāṭiri fī almaṣārifi biāstikhdāmi adawit alhandasati almāliyyi maṣrifu jyhān unmūdhajan lil-futrati 2012 -2017) mujalladun (4) al‘adadu (4).

muḥammadun muṣṭafā jumu'atin (2017). al'āthāru alqānawniyyatu lil-ḥisābi aljārī jāmi'atu dayilāa

muṣṭafā khālidu ḥāmidin (2008). jarīmatu ghasli al'amwāli dirāsatun muqāranatun dāru al-nahḍati al'arabiyyati

almūminiyyu basshār (2023). taḥqīqu al-tawāzuni al'aqadiyyi fī 'alāqāti al'amali fī ẓilli jā'iḥati kwrwnā mijallatu jāmi'ati al-shāriqati lil-'ulūmi al-qānūniyyati 20 (3). DOI: https://doi.org/10.36394/jls.v20.i3.1

nāshada siwzī 'adliyyin (2011). ghaslu al'amwāli min khilāli mabda'i surriyyati alḥisābāti almuṣrafyi#ta dirāsatun muqārinatun manshūran alḥalabiyyu alḥuqūqiyyatu

alhawwāriyyu qiṭāfin (2023). alḥisābu al-mmuṣurfiyyu baḥthun muqaddamun likulliyyati al'ulūmi aliāqtiṣādiyyati wa-l-'ulūmi al-tijāriyyati wa'ulūmi tasyīrin jāmi'atu zayyāna 'āshūra bi-l-julfati lil-ḥuṣūli 'alā shahādatin liyasānisa 2023.

yūsufu yūsufa ḥasan (2012). albunūku al'iliktirūniyyi almarkazu alqawmiyyu lil-'iṣdārāti al-qānūniyyati

'ubaydun rāshidun sajjād 'bdālḥsīna (2022). jarīmatu 'adami al'ikhṭāri 'ani almu'āmalāti almāliyyati almashbūhati – dirāsatun muqārinatun] risālatu miājastyr ma'hadi al'alamayni lil-dirāsāti al'ulyā

fayḍu Allāhi ḥusaynu tawfīqin (1981). alḥisābu aljārī fī alqānūni al'irāqiyyi] risālatu miājastyr muqaddamatun 'ilā kulliyyati alqānūni wa-l-sīāsati

liba'īrin ṣāliḥin (2020) . 'atharu al-tawajjuhi naḥwa al-raqmanati wafā'iliyyatuhu 'alā aliāttiṣāli dākhila almu'uassasati dirāsatun maydinnaya li'aynatin min ṭalabati jāmi'ati almusayyalati] risālatu miājastyr muqaddamatun likulliyyati al'ulūmi al'insāniyyati wa-l-iājtimā'iyyati jāmi'ati muḥammad bw ḍayfin almusayyalati

ta'alyimā'ut al-banki al-markaziyyi al-khāṣṣatu bi-l-ḥusāabāti al-khāmilati wa-l-'āmlāki al-matrūkati al-'irāqiyyi raqma (1) lisanati 2009.

ta'alyimā'ut tashīli tanfīdhi al-maṣārifi al-'irāqiyyi raqma (4) lisanati 2010.

ta'alyimā'ut qawā'idi al-'ināyati al-wājibati tijāha al-mu'uassasāti al-māliyyati al-'irāqiyyi raqmu (1) lisanati 2023.

al-dalīlu al'irshādiyyu alkhāṣṣu bimu'uasshirāti aliāshtibāhi bi-l-mu'āmalāti almuṣrafyi#ta https://ami.iq

dalīlu al-taw'iyati almāliyyati wa-l-mmaṣriffayi lil-shabābi walirawwādi al'a'māli 2023، almawqi'u al-rasmiyyu lil-binak almarkaziyyi al'irāqiyyi cbi.iq

dalīlu sīāsati mukāfaḥati aliāḥtīāli – al-maṣrifu al-‘irāqiyyu lil-tijārati TBI.

qānūnu al-banki al-markaziyyi al-‘irāqiyyi raqma (56) lisunnati 2004

qānūnu al-tijārati al-‘irāqiyyu raqmu 30 lisunnati 1984

qānūnu ghasli al-’āmwāli al-‘irāqiyyu raqmu 39 lasani 2015

qānūnu al-maṣārifi al-‘irāqiyyu raqmu 94 lisunnati 2004

al-taqrīru al-sanawiyyu li‘āmi 2016 al-ṣādiru min maktib mukāfaḥati ghasli al-’āmwāli watamwīli al-’irhābi fī al-‘irāqi

al-dalīlu al-’irshādiyyu limuṣarrifi al-’imārāti al‘arabiyyati al-muttaḥidati al-markaziyyi 2020 wa-l-nāfidhu fī 15/1/ 2020.

qānūnu al-mu‘āmalāti al-tijāriyyi al-’imāriā’ā’uty raqmu (18) lisinti 1993.

qānūnu ḥimāyati albayānāti al-shakhṣiyyati lil-’imāarit al-‘arabiyyati al-muttaḥidati raqmu (45) lisinti

qānūnu al-banki al-markaziyyi wa-l-jihāzi al-mmuṣurfiyyi al-miṣriyyi raqmu 194 lisanati 2020.

qānūnu ghasli al-’āmwāli almiṣriyyu raqmu 80 lasinti 2002.

qarāru majlisi ’idārati al-banki al-markaziyyi al-miṣriyyi bijilsatihi al-mun‘aqidati fī 27 yūlīū 2021.

al-bnk almarkaziyyu al-mṣry https://www.cbe.org.eg/ar/((zīāratun lil-mawqi‘i al’iliktirūniyyi

(mawqi‘u banki al‘irāqi al-’āwwalu ‘alā al’intarniti Fib، mijallatu albanki al‘irāqiyyi al-khdmāt al-mmiṣarfiyyatu ‘abra alhātifi almaḥmūli fī al‘irāqi 2024، https://fib.iq(tārīkhu al-zīārati lil-mawqi‘i al’iliktirūniyyi

almawqi‘u al-rsmy lil-binak al-mrkzy al-‘irāqiyyi https://cbi.iq / (tārīkhu zīāratin lil-mawqi‘i al’iliktirūniyyi

. almawqi‘u al-rasmiyyu limuṣarrifi al’imārāti al‘arabiyyati almuttaḥidati almarkaziyyi https://www.centralbank.ae tārīkhu zīāratin lil-mawqi‘i al’iliktirūniyyi

al-nashratu aliāqtiṣādiyyatu / ḥuzayrāna june-2024-arabic.pdf(tārīkhu al-zīārati lil-mū’aqqi‘i al’iliktirūniyyi

Faster Capital al-ḥisābu ghayru al-nshṭ (zīāratun lil-mawqi‘i al’iliktirūniyyi

المصادر الأجنبية:

Alois Stutzer,Michael Zehnde,Camera Survellance asa Measure of counter terrorism ,wwz Discussion paper,,2021.

Anders Albrechts lund,per F.V Hasele ,peter Ohrstom ,Jorgen Albretsen,Surveillance, Persuasion and panopticon,2007.

Cour d'appel de Paris, 9décembre 1980. Dalloz, 1981.

.Nida Tariq, IMPACT OF CYBERATTACKS ON FINANCIAL INSTITUTIONS, Journal of Internet Banking and Commerce، vol.(23), issue (.2), 2018.

Thomas Arkan,Articl Scientifi wues de I,universite de Szc zecin n855 finance ,Marches finan ciers,Assurance ,v.o2,N74,univer site de Szczecinl polg,ne 2015.

Revitalizing Stagnant Bank Accounts in Banks "Comparative study"

Andalus Hamid[1]

Abstract:

The topic of activating dormant bank accounts holds significant importance for banks and their branches, as it serves as an important source of banking revenue, in addition to contributing to the revitalization of the national economy by stimulating cash capital and making it an active, income-generating asset to enhance the effectiveness of the economic and financial situation. Banks assign a professional specialist who is knowledgeable, experienced, and skilled in performing their banking operations. To ensure the continued activity of a bank account, the client must deposit the minimum required amount when opening a bank account, as this is one of the requirements for reactivating the account.

Therefore, it is essential to know the required amount from the account applicant (the client) to ensure the continuation of their relationship with the bank, while varying the types of accounts according to the client's preferences and needs. It is important to note that these accounts may experience periods of inactivity or dormancy depending on the client's situation and banking activity, which necessitates taking legal action in response to the situation, whether the causes are voluntary or involuntary. Deposited funds in bank accounts are considered a debt owed by the bank or the central bank for the period they are held by either the bank or the central bank, for the benefit of the client. Therefore, this requires the bank to follow specific procedures to reach the account holders to either reactivate the accounts, allow withdrawals, or close the accounts with the bank before transferring them to the central bank, ensuring the protection of the client's right to claim the funds, while allowing for the reinvestment of these accounts for the public good.

Keywords: dormant account, bank account activation, types of bank accounts.

(1) College of Law - University of Baghdad (Baghdad - Iraq)
andalus@kecbu.uobaghdad.edu.iq